الأمـم المتحـدة
S/PV.5583

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٥٨٣

الاثنين، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد النصر	(قطر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	الأرجنتين	ميورال
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيدة تاج
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد ماتولاي
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكونغو	السيد بياباروه – إيبورو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد شينيو
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير مقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2006/945)

06-65174 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2006/945)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى الممثل المذكور للاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد البياتي (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أشرف جيهانجير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق.

تقرر ذلك.

أدعو السيد قاضي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة (S/2006/945)، التي تتضمن نص تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

في هذه الجلسة، سوف يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين، من السيد أشرف جيهانجير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق، والسيدة جاكي ولكوت ساندرز،ممثلة الولايات المتحدة، بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات.

أعطي الكلمة الآن للسيد أشرف قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق.

السيد قاضي (تكلم بالانكليزية): يتضمن تقرير الأمين العام المعروض على مجلس الأمن إنذارا واقعيا وملحا بأن العراق يقف على شفا الحرب الأهلية والفوضى. ولقد وجهت الاهتمام مرارا في إحاطاتي الإعلامية لهذا المجلس إلى أن ما تحقق من إنجازات فترة الانتقال السياسي في الوفاء بالمعايير التي اعتمدها مجلس الأمن في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) لم يترجم إلى تحسن في الأمن أو في حالة حقوق الإنسان. و لم تحل الجهود التي تبذلها حكومة العراق والقوة متعددة الجنسيات دون استمرار تدهور الحالة الأمنية الذي، ما لم يوقف، سيقوض بشكل مطرد احتمالات المستقبل السياسي للعراق.

والمبادرات التي أطلقت خلال هذه الفترة، من قبيل إعلان رمضان في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، والاجتماعات التي عقدت برعاية وزارة الحوار الوطني، وإعلان مكة، برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي، لم تؤثر بعد على أعمال العنف وسفك الدماء. و لم تمتد خطة أمن بغداد، الرامية إلى عزل الأحياء المنكوبة بالاضطرابات وتحسين الظروف المعيشية لسكانها، إلى أبعد من المناطق المختارة في البداية.

ويبدو أن العنف قد خرج عن السيطرة. ويثير هذا قلقا واسع النطاق إزاء مستقبل العراق.

ومع أن ٨ محافظات من ١٨ محافظة تمثل نسبة ٨٠ في المائة من الهجمات على القوة المتعددة الجنسيات في العراق وقوات الأمن العراقية، فهذه المحافظات الثماني تشكل نسبة كبيرة من سكان العراق. وبالتالي، فإن استعادة السلام والاستقرار في العاصمة والمناطق المحيطة بها، ينطوي على أهمية حاسمة لسلام العراق كله واستقراره.

ونظرا للافتقار الحالي إلى الوحدة السياسية، وتقسيم المجتمع العراقي، ومستويات العنف التي تصيبه بالشلل، قد لا يكون من الواقعي أن نتوقع من الحكومة والبرلمان إحراز تقدم بدون تعاون نشط من المجتمع الإقليمي والدولي. كما أنه في ظل هذه الظروف، لا يمكن أن يُنتظر من الشراكات متعددة الأطراف، من قبيل الاتفاق الدولي من أجل العراق، أن تؤتي كل ثمارها المرجوة، لأنها مرهونة بقدرة الحكومة العراقية على تنفيذ الإصلاحات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة. وسيتطلب الاتفاق الدولي ذاته مناخا أمنيا وسياسيا صالحا. وبالتالي، من المشجع للغاية ملاحظة أن رئيس الوزراء العراقي وأعضاء وزارته يشيرون إلى التزامهم الكامل بإنجاح عملية الاتفاق.

ويجري حاليا بذل جهود قوية لتعزيز قوات العراق المسلحة وإقامة هياكل فعالة للقيادة والسيطرة والتأديب والتنظيم. كما يجري إحراز تقدم ملموس في بعض النواحي. غير أنه حتى في ظل أشد الظروف ملاءمة، من المتوقع أن يستغرق إعداد قوات أمنية تعتمد على نفسها وتملك القدرات المهنية والانضباط السياسي المطلوبين عدة سنوات وقد يستغرق أطول من ذلك بكثير. علاوة على ذلك، فإن المسائل الرئيسية التي تواجه العراق لا تتقبل الحلول القائمة على القوة وحدها. بل يمكن للاعتماد المفرط على استخدام القوة في الواقع أن يمنع التوافق التفاوضي، وهو الأساس السليم الوحيد للاستقرار.

ولكي تتاح للعراق أي فرصة لتجنب كارثة وطنية، لا غنى عن وجود إحساس جماعي بخطورة الموقف وروح من الإصرار والتوفيق. أما الحلول ذات الحصيلة الصفرية فلا تتفق مع الاستقرار السياسي والأمن الوطني. وعليه، فإن للمجتمع الدولي والدول الإقليمية مصلحة فعلية في مساعدة حكومة العراق على التغلب على التحديات التي تواجهها حاليا. ولا ميزة للدفع بحجج تفترض نتائج تشاؤمية في العراق، لأن الفشل في العراق ليس خيارا، سواء بالنسبة لسكان العراق أو جيرانه أو العالم بأسره. ويتمثل الطريق الوحيد للمضي قدما في المبادرة الجماعية دوليا وإقليميا من أجل دعم الجهود التي تبذلها حكومة العراق للحد من مستويات العنف الحالية وتسوية القضايا الرئيسية. ولا بديل عن ذلك.

وفي مناقشاتي مع الزعماء العراقيين على اختلاف مشاربهم ومع العديد من الممثلين لكثير من جيران العراق، أدهشني إجماعهم على الاعتراف بأن مشاكل العراق لا يمكن حلها بالتركيز الصرف على الديناميات السياسية المحلية للعراق وحده. وبالتالي، يلزم الأخذ بنهج سياسي أوسع وأكثر شمولا يشرك جميع جيران العراق الرئيسيين، فضلا عن بلدان مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية. ولابد أن يشرك هذا النهج أيضا جميع القوى السياسية الرئيسية داخل العراق التي تبدي استعدادا لنبذ العنف كأداة سياسية والجلوس إلى طاولة التفاوض. أما نهج الاستبعاد، سواء في الداخل أو الخارج، فلن ينتج عنه تقدم صوب السلام والاستقرار.

ولا يغير أي من ذلك أن العراقيين قبل كل شيء يجب أن يتحملوا المسؤولية عن مستقبلهم. ومع ذلك، فإن قوام الموقف في العراق وما حوله يقتضي أن ترى جميع

البلـدان الإقليميـة أن مـن مـصلحتها أن تـسهم علـى سـبيل الأولويـة في سـلام العـراق ووحدتـه, وأن تـشارك في الجهـود المبذولة لكفالة أن تساعد مساهماتها الجماعية حكومة وشعب العراق. وفي هذا الصدد، من المشجع أن نلاحظ أن حكومة العراق قد قررت إيفاد مبعوثين إلى جيرانها لتمهيد الساحة لاحتمال عقد مؤتمر إقليمي.

ولتبديد المناخ الراهن المشبع بـالخوف وانعـدام الثقـة، ينبغي أن تتصدى عملية المصالحة للمسائل الحساسة بـدلا مـن أن ترجئ النظر فيها. ويوجه الأمين العـام الاهتمـام في تقريـره إلى كيفيـة أن القيـام بعمليـة حقيقيـة للاسـتعراض الدسـتوري يمكـن أن يـوفر إطـارا للمـصالحة الوطنيـة. ولم يـتم حـتى الآن اغتنـام الفرصـة الـتي تتيحهـا عمليـة الاسـتعراض المـذكورة بالفعاليـة الـتي كانـت ترجوهـا الأمـم المتحـدة وتنـصح بهـا. ويـستلزم التنقـيح التقني للدستور أن يدعمـه تفـاوض سياسـي حقيقي على المسائل الرئيسية بقصد جعله وثيقة إطارية وطنيـة قابلة للتطبيق بالفعل.

والمسائل التي يلزم التوصل إلى توافق عراقي في الآراء بـشأنها على نحـو عاجـل واضـحة. وهـي تـشمل تكـوين رؤيـة سياسية للعراق الجديد، وقسمة عادلة لإيرادات النفط تـضمن لجميـع شعوب العـراق نـصيبا في وحدتـه ورخائـه علـى قـدم المساواة، وتقاسما واقعيا للسلطات، بما في ذلك جمع الـضرائب فيما بين المركز والأقاليم والمحافظات، يمكّن الحكومـة المركزيـة من توفير الخدمات الأساسية، وتطوير قـوات الأمـن العراقيـة لتكون مؤسسات وطنية حقيقيـة يمكـن الوثـوق بهـا واحترامهـا في جميع أرجاء البلد، والتسريح التدريجي للمليشيات وغيرهـا مـن الجماعـات المـسلحة غـير المـشروعة حـتى يكـون للدولـة احتكار استخدام القوة ضـمانا لـسيادة القـانون، وكفالـة نظـم فعالة لحماية حقوق الإنسان وسـلطة قـضائية فعالـة، وتـشجيع المجتمع المدني العراقي علـى تيـسير ظهـور سياسـة غـير طائفيـة قائمة على القضايا، وإيجاد طريقة مقبولة لدى الجميـع لمناقشـة مـستقبل دور القـوات المتعـددة الجنـسيات بـصفتها مكونـا رئيـسيا في عمليـة المـصالحة الوطنيـة. وفي هـذا الـصدد، مـن المـشجع ثانيـة أن نلاحـظ أن حكومـة العراق تعد بهمـة لعقـد مـؤتمر للمـصالحة الوطنيـة، علـى مـا أظـن في ١٨ كـانون الأول/ديـسمبر، وأنـه يـتم إحـراز تقـدم بـشأن مـشروع نـص لقانون متعلق بالمواد الهيدروكربونية.

ويقترح الأمين العام في تقريره أن يكون فريق اتـصال إقليمي، بمساعدة من الأمم المتحدة، بمثابة عامـل حفـاز لإيجـاد منتدى يتمتع بالمصداقية يمكن فيه مناقشة هذه المسائل وحلـها بالتـدريج. وثمـة حاجـة عاجلـة إلى خلـق زخـم للـسلام والاستقرار في العراق مـن خـلال التواصـل المكثـف والمستمر مع المجتمع الإقليمي والدولي دعما للجهود التي تبذلها حكومـة المصالحة الوطنية في العراق.

ويدعو الأمين العام إلى تسوية تفاوضية لكسر حلقـة العنف الذي يهدد حاليا بإفشال أي تقدم سياسـي. وسـتكون هذه مهمة معقدة وشـاقة، ولكنـها مهمـة لا منـاص مـن القيـام بهـا. فالتكـاليف البـشرية للحالـة الراهنـة تحـتم علينـا جميعـا أن نـساعد حكومـة العـراق في أداء دورهـا بنجـاح. ووفقـا لـبعض التقـديرات، تعـد الأزمـة الإنـسانية وأزمـة حقـوق الإنسان بالفعل أكثر الأزمات شـدة في العـالم، إذ يمـوت أكثـر مـن ٠٠٠ ٥ عراقـي وفقـا لـبعض التقـديرات بـسبب أعمـال العنـف في كـل شـهر. ومنـذ حـادث سـامراء في ٢٢ شـباط/فبرايـر ٢٠٠٦، تم تـشريد مـا يقـرب مـن نـصف مليـون عراقـي داخليـا. ويفـرض نـزوح العـراقيين إلى البلـدان المجـاورة عبئـا ثقـيلا علـى تلـك البلـدان. وفي حالـة اسـتمرار تدهور الحالـة الأمنيـة، سـوف تتلوهـا كارثـة كـبرى فيمـا يتعلـق بالجوانب الإنسانية وباللاجئين.

لقد طالما تم تذكير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعـراق بالآمـال الرفيعـة الـتي يعقـدها العراقيـون علـى الأمـم

المتحدة في التمكين من حماية حقوقهم وإنهاء معاناتهم بتيسير العمليات التي يمكن أن تضع احتمال تحقيق السلام والأمن في متناول أيديهم.

في الختام، أود أن أشكر مجلس الأمن على تعاونه المتواصل، والذي تجلى مؤخرا في القرار ١٧٠٠ (٢٠٠٦). وأود أن أؤكد لأعضاء المجلس أن بعثة الأمم المتحدة ستبقى ناشطة مع جميع الفاعلين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لمساعدة العراق على وضع حد لزيادة تردي الوضع الذي قد تردى إلى حد خطير. وهذا واجب أخلاقي واستراتيجي لا يمكننا تجاهله.

الرئيس: أشكر السيد قاضي على الإحاطة التي قدمها عن آخر تطورات الوضع في العراق وعلى الجهود التي يبذلها هناك.

السيدة ولكوت ساندرس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية) : كما طلب مجلس الأمن في قراراته ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦)، يسرني أن أقدم تقريرا لمجلس الأمن، باسم الدول الخمس والعشرين المساهمة بالقوات المتعددة الجنسيات في العراق، عن التقدم الذي أحرزته في إنجاز ولايتها.

لقد حدث عدد من التطورات الهامة في هذه الفترة التي يشملها التقرير. إننا نرحب باعتماد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٢٣ (٢٠٠٦) لتمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات ووضع الترتيبات لإنشاء صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للاستشارة والمراقبة. وما زالت القوة المتعددة الجنسيات تقوم بدور حيوي في ضمان امن واستقرار العراق والعمل بالشراكة مع السلطات العراقية لدعم نقل المسؤولية الأمنية إلى قوات الأمن العراقية. وكما أشير في الرسالة المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر الموجهة من وزير الخارجية إلى رئيس المجلس تأييدا لولاية القوة المتعددة الجنسيات (S/2006/899، المرفق)، هناك ثلاثة أهداف مشتركة بين الحكومة العراقية والقوة الدولية وهي: اضطلاع العراق بمسؤولية التجنيد والتدريب وتجهيز وتسليح قوات الأمن العراقية؛ واضطلاع العراق بالقيادة والسيطرة على القوات العراقية؛ ونقل المسؤولية عن الأمن إلى الحكومة العراقية.

لقد أحرزت الحكومة العراقية تقدما في تحقيق خطتها الإصلاحية الطموحة. ففي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، قام مجلس النواب العراقي باعتماد قانون جديد للاستثمار الأجنبي. وقام مجلس النواب كذلك بالموافقة على قانون الأقاليم الاتحادية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر مما سيسمح للمحافظات العراقية بإجراء استفتاءات لدمج نفسها في أقاليم اتحادية أكبر. وسيدخل هذا القانون حيز النفاذ في عام ٢٠٠٨. وفضلا عن ذلك، أنشئت لجنة مراجعة الدستور في ٢٥ أيلول/سبتمبر للنظر في خيارات تعديل الدستور العراقي.

وما زلنا أيضا نحقق تقدما في الاتفاق الدولي مع العراق، وهو مبادرة عراقية لإنشاء شراكة جديدة مع المجتمع الدولي لبناء إطار عمل قوي لتحقيق التحول العراقي السياسي والأمني والاقتصادي والتكامل مع الاقتصاد الإقليمي والعالمي. وقد عقد آخر اجتماع تحضيري في الكويت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ووافق مجلس الوزراء العراقي بالإجماع على الاتفاق الدولي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المتوقع أن تتم الموافقة النهائية عليه في أوائل العام القادم، ونأمل أن يحصل على الدعم الدولي الواسع والفعال.

وبالرغم من التقدم المحرز على تلك الجبهات، تبقى قضية الأمن مصدر قلق بالغ. فما زالت هجمات المتمردين السّنة ضد القوات الأمنية العراقية والقوة المتعددة الجنسيات في مستويات عالية، وظلت القوات تتعرض لهجمات من

الجماعات الشيعية المسلحة، خاصة في منطقة بغداد. وفي الوقت نفسه، تزايد العنف الطائفي الموجه في معظمه ضد المدنين.

إن المتمردين والمتطرفين والإرهابيين ما زالوا يواصلون هجماتهم. وما زال هذا العنف المتزايد يكبد البلد وشعبه الكثير من الخسائر. لقد ازداد عدد الهجمات بنسبة ٢٢ في المائة خلال الفترة التي يشملها التقرير، ويعود ذلك جزئيا إلى حدوث طفرة في العنف خلال شهر رمضان. وقد وقع أربعة وخمسون في المائة من هذه الهجمات في محافظتين من محافظات العراق الـ ١٨ وهما محافظتا بغداد والأنبار، وكان العنف كذلك كبيرا في محافظة ديالي وفي مدن كركوك والموصل والبصرة والعمارة وبلد. وقد واصلت القوات المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية بذل الجهود المشتركة لمعالجة الوضع الأمني في بغداد والبصرة.

وقام المزيد من الوحدات العراقية بدور القيادة في العمليات القتالية ضد التمرد. ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر، قامت الفرقة الرابعة من الجيش العراقي بالتخطيط والتنسيق لعملية على مستوى الفرقة وتنفيذها بقيادة عراقية في مدينة كركوك ردا على تصاعد عمليات السيارات المفخخة المليئة بالمواد المتفجرة المصنعة محليا قبل وخلال شهر رمضان. وكانت هذه أول عملية على مستوى الفرقة تخطط وتنفذ تحت القيادة المركزية للقوات البرية العراقية.

إن ظهور العنف الطائفي أصبح أكبر خطر يهدد الأمن والاستقرار في العراق. فحوالي ٨٠ في المائة من العنف الطائفي في العراق يقع في دائرة قطرها ٣٥ ميلا من بغداد. وردا على هذا الوضع المتردي ، أعلن رئيس الوزراء العراقي المالكي خطة من أربع نقاط في ٢ تشرين الأول/أكتوبر لتوحيد الأحزاب الشيعية والسنية في حكومته خلف الحملة التي يشنها لوقف الاقتتال الطائفي الذي انتشر في البلد. وقامت الحكومة كذلك برعاية سلسلة من أربعة مؤتمرات للمصالحة العراقية في أنحاء العراق بغية تعزيز الحوار الوطني والحصول على توصيات للعمل. وقد عقد اجتماعان لشيوخ القبائل وقادة المجتمع المدني. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، استضافت منظمة المؤتمر الإسلامي في مكة المكرمة تجمعا للقيادات الدينية السنية والشيعية، التي طالبت بوضع حد لسفك الدماء الطائفي في العراق.

وبينما قل عدد الهجمات على الهياكل الأساسية، فإنها تقع الآن بمعدل هجوم واحد في الأسبوع وتعوق تقديم الخدمات الأساسية، مثل الطاقة الكهربائية والمياه والوقود. إنّ الهجمات المتواصلة والبيئة الأمنية الصعبة تشكل عوائق دون تحسين توفير تلك الخدمات الأساسية. وستظل الهياكل الأساسية العراقية أهدافا ثمينة للعناصر المتمردة.

وستواصل القوات المتعددة الجنسيات في العراق التدريب والتطوير والإسهام في قدرات القوات الأمنية العراقية وجاهزيتها. ويحرز العراق تقدما في بناء القوات الأمنية القادرة لوحدها على مكافحة المتمردين وقتال الإرهابيين. ولا تزال القوات الأمنية التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية تزداد حجما وقدرة وهي تضطلع بصورة متزايدة بأدوار القيادة في محاربة المتمردين والإرهابيين. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، قامت القوة المتعددة الجنسيات بإحالة محافظة ذي قار إلى سيطرة القيادة العراقية في المحافظة، ووضعت المسؤولية الأمنية في أيدي حاكم المحافظة وقوات الشرطة المحلية التي قوامها ٠٠٠ ١٠ شرطي. وتواصل القوة المتعددة الجنسيات دعمها ومساعدتها للقوات الأمنية العراقية وهي تتقدم نحو القيام بعملياتها باستقلال تام وتحقق الأمن بالاعتماد على نفسها.

وعدد العمليات المضادة للتمرد التي تقوم بها القوات العراقية لوحدها كنسبة مئوية من مجموع العمليات القتالية يزداد باضطراد. وتقوم الآن مائة وست كتائب من الجيش العراقي والعمليات الخاصة و ١١ من الكتائب المخصصة لحماية الهياكل الأساسية الاستراتيجية بعمليات ضد المتمردين، منها ٩٨ كتيبة تعتبر قادرة على قيادة العمليات أو تقوم بعمليات لوحدها.

وقامت الحكومة العراقية، وبالتعاون مع القوة المتعددة الجنسيات، بتحديد هيكل قوة للحفاظ على بيئة أمنية توفر الأساس لنقل العراق إلى مرحلة الاعتماد على نفسه امنيا . أما العدد الأقصى للقوات العراقية المسلحة المسموح بهيكلتها فهو ٥٠٠ ١٣٧ عنصر، تشمل قيادة عراقية واحدة للقوات البرية، ومقار قيادة لـ ١٠ فرق و ٣٦ لواء، و ١١٤ كتيبة من الجيش والعمليات الخاصة، و ١٧ كتيبة للهياكل الأساسية الإستراتيجية، وستة أسراب من سلاح الطيران، وثلاث وحدات من البحرية و ١٩ كتيبة للدعم القتالي.

ولقد شرعت وزارة الداخلية العراقية، بمساعدة من القوة المتعددة الجنسيات، في وضع خطة للتحول الوطني متعددة المراحل لتقييم قدرات كتائب الشرطة الوطنية الحالية، ولتعزيز تدريب الشرطة وإرساء ممارسات لمواصلة تثقيف قوات الشرطة. أما الحد الأقصى لقوة الشرطة التابعة لوزارة الداخلية فهو ٢٠٠ ١٨٨ من القوات المدربة والمجهزة، تدير مقرين لفرقتين ومقرات لتسعة ألوية و ٢٧ كتيبة مقاتلة. وخطة هيكلة القوات مصممة لإيجاد بيئة أمنية مدنية مستقرة تؤدي إلى قيام حكومة ديمقراطية نيابية واقتصاد مزدهر.

ومنذ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تقوم ستة مراكز قيادة لفرق الجيش العراقي، و ٣٠ مركز قيادة لواء، و ٩١كتيبة، بدور أمني قيادي في مسرح عملياتها. وتعكس تلك الأرقام حوالي ٧٠ في المائة من الجيش العراقي. وأحالت القوة المتعددة الجنسيات ٥٥ من أصل ١١٠ من قواعد العمليات المتقدمة إلى السيطرة العراقية.

وتواصل الأمم المتحدة القيام بدور حاسم في استقرار العراق وتنميته. وتقدم بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق خبرة هامة في مجال ولايتها، التي تم تمديدها في شهر آب/أغسطس لمدة سنة أخرى عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٠٠ (٢٠٠٦).

وبالنظر إلى مصادر قلق أمنية، قررت الأمم المتحدة مؤخرا تقليل عدد الموظفين في بغداد. ولا يزال الوجود القوى لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ضروريا من أجل مساندة الجهود العراقية، بما فيها الجهود المبذولة بشأن الوفاق الوطني، واستعراض الدستور والانتخابات التي ستجري على صعيد المقاطعات في المستقبل. وسيكون لوجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أهمية حاسمة كذلك في النهوض بإعداد الاتفاق الدولي بالاشتراك مع حكومة العراق. وبالإضافة إلى بغداد، فإن للأمم المتحدة تمثيلا محدودا في أربيل والبصرة. ولا تزال القوات المتعددة الجنسيات في العراق تساعد البعثة في بلوغ هدفها المتمثل في وجودها بصورة كاملة وقوية ومأمونة في العراق.

ولا تزال القوات المتعددة الجنسيات وخاصة القوات الجورجية والرومانية والوحدات الكورية الجنوبية توفر الأمن للأمم المتحدة في بغداد والبصرة وأربيل على التوالي. وتوفر تلك القوات الأمن في مواقع ثابتة والاستطلاع والدوريات الأمنية، ومواكبة القوافل ونقاط التفتيش، وعند الاقتضاء، الإخلاء لأسباب طبية وطارئة. وستكفل المساهمات في الصندوق الاستئماني لدعم إنشاء كيان قائم بذاته لتوفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق الدعم المتواصل لتلك

المهمة الأمنية ذات الأهمية الحاسمة. وفي إطار اتفاق منفصل للأمم المتحدة، تقدم القوات الفيجية الحماية الثابتة والوثيقة لعاملي الأمم المتحدة ومرافقها في بغداد.

وسيكون تنفيذ خطة الوفاق الوطني في العراق عنصرا هاما في جهود الحكومة الرامية إلى بناء بلد موحّد. ولا تزال الجهود المتسقة التي تستهدف الحد من العنف الطائفي ومواجهة التمرد ذات أهمية حاسمة لمستقبل العراق. ويتواصل تدريب وتجهيز القوات الأمنية العراقية، ونتوقع تواصل العملية لنقل المسؤولية الأمنية، المتعلقة بجوانب أمنية محددة من القوات المتعددة الجنسيات في العراق إلى السلطات العراقية. وتستمر القوات المتعددة الجنسيات في العراق في دعم الحكومة العراقية والتي تستعد للاضطلاع بكامل مسؤوليتها إزاء أمن البلد.

ويشكل استقرار وأمن العراق قضية إقليمية فضلا عن كونها قضية دولية، ويؤدي جيران العراق دورا هاما فيها. ونهيب بالمجتمع الدولي بأسره أن يساند سيادة الحكومة العراقية ويقدم المساعدة للجهود المبذولة من أجل بلوغ عراق ينعم بالديمقراطية والوحدة والرخاء.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أزجي الشكر إلى السفير قاضي على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2006/945). وأود كذلك أن أتقدم بالشكر إلى السفيرة ولكوت ساندرز على إحاطتها الإعلامية.

واسمحوا لي بتقديم التعليقات التالية.

للأسف، يتفق وفدي مع الأمين العام في ملاحظاته. ونكرر عميق قلقنا من جراء تزايد العنف والمعاناة الأليمة التي يتعرض لها الشعب العراقي. فالأرقام الواردة في تقريره رهيبة: أكثر من ٧ ٠٠٠ قتيل في شهرين – ٥ ٠٠٠ منهم في بغداد – وما يربو على ١,٥ مليون نسمة من المشردين داخليا واللاجئين خارج البلد. ويهدد العنف، الذي تتزايد سمته الطائفية ، وحدة البلد نفسها ويشكل خطرا على استقرار المنطقة. ونظرا لتلك الحالة، يدرك كل منا اليوم ضرورة استكشاف حلول جديدة. ومن وجهة نظر وفدي، ينبغي أن تستند تلك الحلول إلى ثلاث ركائز.

تتمثل أولاها في استهلال العملية السياسية بغية السماح بالوفاق وقبول كل أعضاء المجتمع للمؤسسات الجديدة. وفي ذلك الصدد، نأمل أن تجري متابعة مقترحات رئيس الوزراء المالكي بشأن عقد مؤتمر للوفاق الوطني بطريقة إيجابية. ونتفق أيضا مع الأمين العام على أن الاستعراض الدستوري – وهو مفهوم كان قد تم الاتفاق بشأنه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ – عنصر رئيسي لبناء توافق الآراء الوطني. ونود أيضا الإشادة بجهود السيد قاضي وبالحوار المتعمق الذي يجريه مع جميع المسؤولين العراقيين.

والركيزة الثانية تتمثل في استعادة سيادة العراق. وما برحت فرنسا تؤمن بأنه يمكن أن يساهم الجدول الزمني لانسحاب القوات الأجنبية في استقرار الحالة. ويسر وفدي أن يلاحظ أن احتمالات ذلك الانسحاب، الذي يرتهن بالطبع بقرار سياسي من العراق، قد نص عليها القرار ١٧٢٣ (٢٠٠٦) بشكل واضح جدا لأول مرة. ويمكن أن يتيح بسط سلطة الحكومة العراقية سبيلا للتوصل إلى حل لمشكلة الميليشيات ذات الأهمية الحاسمة. وينص آخر تقرير لحقوق الإنسان صادر عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على أن الميليشيات تعمل ”بشبه إفلات تام من العقاب“.

وفيما يتصل بالركيزة الثالثة، ألا وهي دعم بلدان المنطقة والمجتمع الدولي، ذكر وزير خارجية فرنسا مؤخرا فيليب دوست بلازي مؤخرا بضرورة إشراك كل بلدان المنطقة حالما تبدي رغبتها في المساهمة في تحقيق استقرار العراق.

وتدرس فرنسا أيضا مع الاهتمام فكرة الأمين العام الرامية إلى عقد مؤتمر دولي يشمل جميع الإطراف العراقية المتناحرة والعناصر الفاعلة الخارجية المعنية – ويحتمل أن يكون ذلك بما يتسق مع اجتماع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في شرم الشيخ. ويمكن أن تساعد تلك المبادرة على التوصل إلى اتخاذ قرارات جماعية بشأن التدابير التي تستهدف ضمان وحدة العراق وسيادته واستقلاله. ونحن على استعداد للنظر في مقترحات الأمين العام، إلى جانب أية إيضاحات قد يتقدم بها السيد قاضي، وخاصة فيما يتعلق بإمكانيات إقامة حوار إقليمي ومؤتمر دولي.

وتدرك فرنسا صعوبات الحالة في العراق والجهود الشجاعة جدا التي يبذلها شعب وقادة ذلك البلد. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي أداء دوره في مساعدة العراق وقادته. وتنوي فرنسا أن تؤدي دورها كاملا في ذلك الصدد.

وفي ذلك السياق، يود وفدي الإشادة بمساهمة الأمين العام في آخر تقاريره. ونشيد بجهوده المتميزة التي بذلها في الأعوام العشرة الماضية فيما يتصل بقضية العراق. وتكرارا لما جاء في تعليقه، فإنها كانت أحد أعظم تحدياته.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السفير أشرف قاضي على إحاطته الإعلامية الواضحة والشاملة بشأن أنشطة الأمم المتحدة في العراق وآخر التطورات في ذلك البلد. وأود أيضا أن أشكر السفيرة جاكي ولكوت ساندرز على إحاطتها الإعلامية بشأن أنشطة القوات المتعددة الجنسيات في العراق. وأخيرا، أود أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقديمه التقرير العاشر لمجلس الأمن (S/2006/945) بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

ترسم الإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير قاضي وتقرير الأمين العام على السواء صورة مرعبة عن العراق. وليس مهما محاولة العثور على أنسب النعوت لوصف الحالة الراهنة هناك. فما هو مهم أن مئات البشر يُقتلون ويُجرحون يوميا. ومهما كان التصنيف الذي نضفيه على الواقع الراهن في العراق، فإنه غير مقبول بأي معيار من المعايير.

إن التدهور المقلق للحالة الأمنية في البلد، على الرغم من الاستكمال الناجح للعملية السياسية وفقا لما يتوخاه القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) يلتمس جوابا على السؤال الملح التالي: ”ما الذي ينبغي فعله الآن؟“ ولا بد من رد على ذلك السؤال لا من الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة التي تتولى قيادة القوة المتعددة الجنسيات في العراق فحسب، ولكن من الأمم المتحدة كذلك وخاصة مجلس الأمن.

في السنتين اللتين لم تكن اليونان فيهما دولة عضوا في مجلس الأمن، تركز معظم اهتمامنا على العملية السياسية، آملين أن يكون للتقدم والنجاح في الميدان آثار إيجابية على الوضع الأمني. وإننا نأمل، ونعتقد بصدق أن قيام عملية سياسية شاملة وتشاركية سيمهد الطريق نحو مصالحة وطنية وتوطيد التفاهم الوطني القائم على إضفاء الطابع المؤسسي لحوار وطني يحقق توافق الآراء المنصوص عليه في الدستور والمكمل بلجنة مراجعة ذلك الدستور.

وكان على العراقيين أن يأخذوا قدرهم ومصيرهم بأيديهم، باختيارهم الديمقراطية والسلام والاستقرار والوحدة والازدهار لمصلحة جميع العراقيين، بغض النظر عن العرق أو الولاء أو المذهب أو العشيرة – هدفا مشتركا لمستقبل واعد مشترك. وحتى الآن، لم يتحقق ذلك.

وتقرير الأمين العام (S/2006/945) يقدم عرضا عاما للوضع الراهن وموجزا للنهج الجديدة المطلوبة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، لتحقيق نتائج ملموسة على جميع الجبهات – الأمنية والسياسية والاقتصادية وجبهة حقوق

الإنسان – وتغيير وجهة النزاعات السياسية والأمنية السائدة حاليا في البلد. ومع أننا نؤيد العديد من الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام، فإن المطلوب قبل أن نتمكن من مواصلة البناء على ما تم تحقيقه حتى الآن – ذلك أن الكثير قد تم تحقيقه طوال السنوات الثلاث الماضية على الرغم من الحالة الأمنية – هو فهم تحليلي عميق للأسباب الكامنة وراء ازدياد العنف المذهبي، وهجمات المتمردين والإرهابيين، فضلا عن الأنشطة الإجرامية. ونظرة فاحصة إلى ما يغذي العنف المذهبي ويسبب هجمات المتمردين والإرهابيين، إلى ما يسمح للأنشطة الإجرامية بالتوسع، يمكن أن تكشف عن الأدوات التي ينبغي اعتمادها للإسهام في مواجهة تلك التحديات بفعالية.

ويجب أن تكون هناك مساعدة لوضع اتفاق وطني يكمل الاتفاق الدولي ويقيّم ويعيد تقييم موقف قوات الأمن العراقية في مواجهة هجمات الإرهابيين والأنشطة الإجرامية ومنعها، بما في ذلك من خلال التوسيع الممكن لنطاق المبادرات القائمة لكي تشمل، بين أمور أخرى، إما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، كما يقترح التقرير، أو حتى لجنة بناء السلام الحديثة النشأة.

ومع أن عضويتنا في مجلس الأمن أوشكت على نهايتها، فإن اليونان ستواصل دعمها ومتابعتها بنشاط لجميع الجهود الرامية إلى مساعدة ديمقراطية العراق الناشئة على الازدهار والتوسع، بحيث يمكننا أن نرى سريعا عراقا مزدهرا وموحدا وتعدديا، فيه احترام كامل لحقوق الإنسان لجميع العراقيين وسيادة للقانون – عراقا متصالحا مع نفسه ومع جميع جيرانه، وشريكا قيّما في المجتمع الدولي.

السيد استريميه (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية، باسم الوفد الأرجنتيني، أن أشكر السيد قاضي على عرضه تقرير الأمين العام حول الوضع في العراق (S/2006/945). وبصورة عامة، يوافق وفدي على الملاحظات والتوصيات الرئيسية لذلك التقرير. كما أشكر السفيرة ولكوت ساندرز على العرض الذي قدمته باسم القوة المتعددة الجنسيات.

وإذ يأخذ بلدي في الاعتبار أن هذه الفرصة قد تكون الأخيرة له في التكلم حول هذا الموضوع، كجزء من ولايته الحالية بوصفه عضوا في مجلس الأمن، فإنني أود عرض بعض الملاحظات حول التطورات الأخيرة للحالة في العراق، وآفاقه المستقبلية استنادا إلى تلك الحالة الصعبة.

طوال السنتين الماضيتين، سعى وفدي إلى دعم النهج المقترح من أجل إعادة الحالة في العراق إلى طبيعتها، والذي بموجبه، كلما تقدمت العملية السياسية واستعيدت السيادة العراقية، يمكن لمستوى العنف أن ينخفض ويستقر العراق كبلد ذي سيادة. وكجزء من تلك العملية، يجري توحيد المؤسسات الديمقراطية، وتنتقل المسؤولية عن الأمن من القوة المتعددة الجنسيات إلى قوات الأمن العراقية، ويتم عزل العناصر المتطرفة التي يفترض أن تكون السبب الرئيسي للعنف.

ويظهر الوضع الراهن في العراق أن ذلك النهج لم يكن فعالا وأنه يجب النظر في استراتيجية جديدة – داخليا ودوليا معا – لتطبيع الوضع في البلد وتفادي حرب أهلية قد تكون لها تبعات مدمرة على المنطقة برمتها.

ولا يسع الأرجنتين إلا أن تعرب عن جزعها إزاء معاناة السكان المدنيين العراقيين. وبمعزل تام عن الإحصاءات التي تتفاوت بشأن عدد المدنيين الذين ماتوا أو شردوا نتيجة العنف منذ آذار/مارس ٢٠٠٣، من الواضح أن الشعب العراقي يعاني أزمة ذات أبعاد هائلة، فالحالة الإنسانية فيما يتعلق بحقوق الإنسان في العراق خطيرة للغاية.

وفي هذه المرحلة من الأحداث، من الواضح أن تردي الوضع الأمني لم ينتج حصريا عن أعمال المتطرفين أو الجماعات الإرهابية وحدها، فقد تبين أن هذا التحليل سطحي ويتجاهل واقعا أكثر عمقا: صراع مذهبي زادته تعقيدا أعمال ميليشيات مذهبية وفرق موت، مرتبطة في بعض الحالات، بأحزاب سياسية عراقية. والعدد اليومي المرتفع من ضحايا الصراع لا يسهم في تنامي الشعور بانعدام الأمن فحسب، ولكنه يسبب نزوحا جماعيا للناس، ويغذي التشاؤم بشأن المستقبل لدى المجتمع العراقي.

ومن المؤسف أن العملية السياسية والدستورية لم تؤدي إلى الأثر الإيجابي الذي كنا نود أن نراه، ولا هي أسهمت في إيجاد جو من المصالحة والتجانس بين كل الجماعات العراقية كما كان متصورا. وعلى الرغم من الجهود المبذولة طوال ثلاث سنوات ونصف مضت، لم يكن من الممكن بناء قوات أمنية عراقية قادرة على مواجهة التحديات التي لا يزال العراق يواجهها. ولهذا، فإن وجود القوات الدولية يبقى ضروريا. ونذكّر جميع القوات التي تعمل على حفظ الأمن في العراق - سواء كانت عراقية أم دولية - بواجبها في احترام حقوق الإنسان وأحكام القانون الإنساني الدولي في جميع الظروف.

وتدهور مؤشرات التنمية البشرية في العراق في الفترة الأخيرة دليل إضافي على الآثار البعيدة المدى للحالة القائمة وتبعاتها الشديدة السلبية على الصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والوضع الاقتصادي والبطالة. فمستقبل العراق وديمومته كدولة مستقلة وموحدة على شفير الهاوية.

والصورة القاتمة تشير إلى أن العراق سيواصل انزلاقه إلى الحرب الأهلية إذا لم ينقلب الوضع فيه. ولتفادي ذلك، يجب إعداد استراتيجية جديدة للعراق، تتضمن عناصر متكاملة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية. وتتحمل الحكومة العراقية المسؤولية الأساسية عن المضي قدما بتلك العملية، وينبغي لها أن تنهض بعملية سياسية تشمل كل الجماعات العراقية. وللقيام بذلك، يجب اتخاذ قرارات أساسية فيما يتصل بتوزيع الموارد الطبيعية لمنفعة جميع قطاعات المجتمع العراقي، وبإقامة مؤسسات سياسية نيابية حقا.

وقد اتخذت مؤخرا بعض التدابير الأولية الإيجابية. وينبغي تعزيزها بعملية إصلاح دستوري حقيقي، أطلقت مؤخرا بعد طول انتظار. وينبغي أيضا بذل جهود إضافية لتعزيز المصالحة، وفي هذا الصدد، هناك بعض المبادرات الوطنية والإقليمية، مثل مبادرة جامعة الدول العربية، التي ينبغي استكشافها من جميع جوانبها. وينبغي أن يتم استكمال جميع الاستراتيجيات الوطنية باتخاذ إجراءات إضافية على الصعيد الإقليمي. وبدون مشاركة فعالة لبلدان المنطقة في عملية تطبيع الحالة في العراق، فإن جميع الجهود التي تبذل على الصعيدين الإقليمي والدولي ستصبح بلا طائل.

وعلى هذا الصعيد، هناك بالفعل بعض المبادرات الملموسة التي تظهر بعض الإمكانيات وينبغي أن يقوم هذا المجلس بدراستها. وعلى الصعيد الدولي، علينا أن نواصل وان ندعم الجهود التي يتم بذلها على الصعيدين الآخرين. وفي هذا الإطار، يمكن لاستضافة مؤتمر دولي بشأن العراق أن تصبح آلية مفيدة لإظهار دعم المجتمع الدولي لمستقبل العراق. ونرى انه ينبغي أن تقدم الدعوة للمشاركة في هذا المؤتمر إلى جميع الأطراف المهتمة، بما في ذلك جيران العراق.

وبالتوازي، يتعين علينا أن نواصل جهودنا لإطلاق الاتفاق الدولي مع العراق، الذي سينشئ إطارا للتعاون في الأجلين المتوسط والطويل بين المجتمع الدولي والعراق.

إن دور الأمم المتحدة في هذه المجالات الثلاثة دور حاسم. ولئن كنا نشعر بالامتنان على الجهود التي بذلت حتى

الآن ونود أن نعترف بالعمل الذي قام به الممثل الخاص قاضي، فإننا نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لا بد أن تقدم دعما فعالا للعمل الذي يجري الاضطلاع به في المجالات الثلاثة التي ذكرناها بغية تنسيق العمل في جميع هذه المجالات الثلاثة.

وفي ظل الظروف الصعبة الحالية، فان الخيارات التي تواجه العراق خيارات واضحة. فإما أن يواصل البلد السير على طريق العنف الطائفي والحرب الأهلية، أو أن يعكس البلد هذا الاتجاه، بتفضيل الانسجام والوحدة. وتأمل الأرجنتين أن يختار شعب العراق وقادته، في النهاية، الخيار الثاني وان يدعم هذا المجلس هذا القرار الاستراتيجي.

السيد فوتو – برناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يشكر السيد قاضي على إحاطته الإعلامية، فضلا عن ممثل الولايات المتحدة على التقرير عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

إن الظروف التي نجتمع في ظلها اليوم ظروف حرجة للعراق. فقد ازدادت الحالة سوءا ويمكن أن تصبح أسوأ. وأصبح هناك تكثيف للعنف الطائفي. ونحن بعيدون من تحقيق المصالحة. وإعادة التعمير لا تحرز تقدما والآمال تتحول إلى يأس. وما زلنا بعيدا جدا من إنشاء العراق المستقر وذي السيادة والموحد والديمقراطي والتعددي الذي أردنا بناءه بعد الانتقال الذي حدده قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

وتقرير الأمين العام وجميع المعلومات التي قدمتها مصادر مستقلة من المنطقة يوضحان بجلاء أنه، نظرا للتدخل الخارجي والحالة السياسية الداخلية، فان مستقبل العراق مستقبل كئيب. وينبغي أن يؤدي تدهور الحالة إلى إجراء تغييرات كبيرة في التوجه الاستراتيجي وفي تحديد السبل والوسائل الجديدة اللازمة لتحقيق الاستقرار في العراق. ومن الضروري العمل على التصدي لهذا الواقع.

إن الحالة الأمنية والإنسانية والظروف الاجتماعية والمشهد السياسي كلها مجالات تبدي عيوبا كبيرة. والنتيجة هي أن الإحساس الاجتماعي السائد لدى السكان المدنيين هو إحساس بالعجز واليأس. والأمر الأساسي للخروج من الأزمة هو إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي والمصداقية للشعب العراقي.

ومن الواضح انه يلزم أن نعالج بشكل متزامن جميع هذه الجوانب. ويلزم أن نمنح مجالا أوسع للحوار السياسي بغية تعزيز المشاركة والالتزام، حتى خارج أراضي العراق، بدون أن ننسى حماية السكان المدنيين، بغية تفادي الصراع المفتوح الذي يحاول بعض المتطرفين أن يعجلوا بحدوثه. وينبغي للعراقيين، أولا وقبل كل شيء، ولحكومتهم والبلدان المجاورة والأطراف الفعالة الرئيسية في النظام الدولي الموجودين في العراق وللمجتمع الدولي أن يعنوا على نحو عاجل بالحالة الراهنة بغية دعم الاستقرار في العراق.

وفي هذا الصدد، تؤيد بيرو جميع المبادرات التي ستسهم في إعادة الثقة بين مختلف القطاعات في العراق، سواء كانت داخلية المنشأ، مثل عملية مراجعة الدستور، أو التدابير التي تشجعها جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي، على سبيل المثال. وفي وسع جميع هذه المبادرات أن تسهم في تحقيق المصالحة الوطنية.

إن بيرو تدين العنف الطائفي وأعمال التعصب. ونرفض جميع الأعمال الإرهابية التي ترتكب في العراق. ونعتبر أن على المسؤولين عن توفير الأمن في العراق أن يضطلعوا بمهمتهم في حماية المدنيين والمحافظة على سيادة القانون فضلا عن الحقوق الأساسية للمواطنين. وعلينا أن نتذكر انه لن توجد ديمقراطية في العراق إذا استمر الإفلات

من العقاب. كما نأمل أن يتم التمكن في اقرب وقت ممكن من إنشاء مؤسسات مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بغية المضي قدما صوب بناء سيادة القانون ونظام قضائي.

وتمثل مهمة إعادة التعمير في العراق جانبا محوريا آخر. وللأسف، توجد في ذلك المجال، مرة أخرى، حالات تأخير كبيرة. فهناك افتقار إلى الاستثمار الذي يؤثر على الاقتصاد والخدمات العامة، مثل الصحة، الأمر الذي أدى إلى بروز بعض المؤشرات المثيرة للقلق. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لترميم الاقتصاد. ويمثل الاتفاق الدولي مع العراق مبادرة ايجابية تسير في الاتجاه الصحيح.

وأخيرا، يود وفدي أن يعرب عن دعمه لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونرى انه ينبغي أن تواصل البعثة، وفقا لولايتها، وبقدر الإمكان على ارض الواقع، دعم وتوطيد جميع الأنشطة التي ستؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والقانوني وإعادة بناء المؤسسات والتعمير الاقتصادي وتقديم المساعدة الإنسانية وضمان احترام حقوق الإنسان في العراق.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ترحب المملكة المتحدة بتقرير الأمين العام. ونشكر السيد قاضي على البيان الذي أدلى به صباح هذا اليوم، والسفيرة ساندرز على بيانها بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

إن الحالة الأمنية في العراق حالة خطيرة. ويمثل التصدي لهذه الحالة أولوية عليا لحكومة العراق وللقوة المتعددة الجنسيات في العراق. ولكن الجهد العسكري لا يكفي لضمان توفير الأمن. ولا بد من دعمه بالحل السياسي الذي ينطوي على مصالحة حقيقية. بل يمكننا أن نقوم بالمزيد من العمل لمساندة جهود رئيس الوزراء الرامية إلى جمع مختلف أجزاء العراق، بغية إنفاذ إرادة الشعب العراقي على النحو الذي تم الإعراب عنه في انتخاباته الديمقراطية.

وبالتالي، فإننا نؤيد تأييدا قويا خطة رئيس الوزراء المالكي للمصالحة الوطنية، التي توفر إطارا للحوار السياسي ونزع السلاح. كما نشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تعزيز هذه الخطة.

وعلى النحو الوارد في تقرير الأمين العام، فان من شأن عقد اجتماع تيسره الأمم المتحدة للأطراف السياسية في العراق أن يوفر فرصة مفيدة للحوار. ويمكن عقد ذلك الاجتماع بالتنسيق مع اجتماع لجيران العراق بغية تعزيز عملية المصالحة.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور هام في إعادة إعمار العراق وفي مساعدة العراق على إيجاد الحول السياسية التي يحتاج إليها لضمان أمنه. ونقدر الظروف الصعبة التي تعمل في ظلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ونؤيد تأييدا كاملا جهود البعثة. ونشجع الأمم المتحدة على السعي لاتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين أمن البعثة، وعلى السعي لاتخاذ تلك الخطوات مع الشركاء عند الاقتضاء، بما في ذلك من خلال المناقشة مع الاتحاد الأوروبي، بحيث تتمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بدورها الكامل في العراق.

ونؤمن بأن الوجود الكبير المستمر لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أمر حيوي لمساعدة العراق على مواصلة إحراز تقدم في العملية السياسية. ونناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الإسهام بتقديم المزيد من التمويل لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن، بغية التمكين من استمرارية وجود البعثة.

ونؤيد المساعدة القانونية التي تقدمها البعثة لمجلس النواب في ما يتعلق بإنشاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. وحالما تتم الموافقة على مشروع

القانون، فإن قيام البعثة بتقديم الدعم التقني والحسن التوقيت لبناء المفوضية سيشكل خطوة كبيرة وهامة نحو نجاح الانتخابات المحلية في عام ٢٠٠٧ وإجراء الاستفتاء على مراجعة الدستور.

ونرحب باعتزام الأمم المتحدة تقديم الدعم القوي لعملية مراجعة الدستور وإجراء الاستفتاء النهائي بشأن مركز كركوك. والخبرة الأوسع للأمم المتحدة في هذا الميدان تؤكد أهميتها كوسيط مستقل وقدرتها على تقديم المشورة الفنية غير المتحيزة للجنة الاستعراض واللجان الفرعية.

ونقدر الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة بصفتها رئيسا مشاركا للاتفاق الدولي مع العراق. ويوفر الاتفاق الفرصة للمجتمع الدولي الأوسع ولحكومة العراق لكي يركزا على الإصلاح السياسي والأمني والاقتصادي. ونرحب بنهج الأمم المتحدة لتوفير الدعم الموجه في مجالات بناء القدرة المؤسسية والعملياتية، بما في ذلك العمل الذي يؤديه مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بشأن تأسيس مفوضية حقوق الإنسان الوطنية. وذلك سيساعد حكومة العراق على الوفاء بتعهداتها.

ونرحب بتشديد الأمين العام على الحوار الوطني. ومما يتسم بالأهمية أن يتحمل كل المعنيين بعملية انتقال العراق – لا سيما المعنيين من المنطقة – مسؤولياتهم بدعم حكومة العراق وكفالة أن يتمكن العراق من المضي قدما على درب الديمقراطية واللاطائفية. ونرحب بالتزام العراق بالاتفاق الدولي، الذي أعلنه رئيس الوزراء المالكي في فريق بغداد التنسيقي يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر، فضلا عن التزامه بالمعايير السياسية والاقتصادية والأمنية. ونثني على المناقشات المقترحة بين العراق وجيرانه، بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام، الذي يواصل بالطبع الاضطلاع بدور أساسي في العراق ومن أجل العراق.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد قاضي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية اليوم عن الواقع الحافل بالتحديات السائد في العراق اليوم. ونتفق مع استنتاجاته وتقييماته. ولدينا كل المبررات لنتوقع من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والسيد قاضي شخصيا، أن يواصلا بذل جهودهما لمساعدة شعب ذلك البلد وأن يحافظا على انخراطهما بمنتهى الحماس في العملية السياسية، بصفة وسطاء، بين شتى الفصائل والطوائف العراقية.

بديهي أن الحالة في العراق شديدة التعقيد. ومؤخرا، بدأ هذا البلد مرة أخرى يعاني من أزمة عسكرية وسياسية حادة. والعنف الطائفي الشديد يهدد بتقطيع أوصال البلد، والإرهابيون والمتمردون يواصلون أنشطتهم. ومن سوء الحظ أن أنواع العلاج المختلفة التي وضعتها السلطات العراقية والمجتمع الدولي لمواجهة الحالة، والتي استشهد بها الممثل الخاص في إحاطته الإعلامية، لم تكن شافية.

يجب علينا أن نبذل كل جهد ممكن لمنع اندلاع حرب أهلية كاملة النطاق في العراق، ولوضع حد للأنشطة الهدامة للمليشيات والجماعات المسلحة. ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لحماية حقوق الإنسان للمدنيين، الذين يشكلون الضحايا الأوائل لا للإرهابيين فحسب، وإنما أيضا للمليشيات. وبخلاف ذلك، سيفقد سكان البلد الثقة بالحكومة الحالية.

إننا نشعر بالجزع من المذابح والاعتقالات التعسفية ومرافق الاحتجاز السرية الموصوفة في التقرير، إلى جانب اضطهاد الأقليات الطائفية والدينية. وإن زيادة أعداد اللاجئين النازحين من العراق وارتفاع أعداد الأشخاص

المشردين في الداخل يثير شديد الجزع. ويبدو أن الشرق الأوسط بدأت تظهر فيه حالة تتسم الآن، إلى جانب وجود ملايين اللاجئين الفلسطينيين، بوجود أعداد كبيرة من الناس الذين يغادرون العراق. وإن الأثر المزعزع للاستقرار المترتب على الأحداث الجديدة هذه ليس من الصعب تصوره.

إننا مقتنعون بأنه، بغية تحقيق النجاح في معالجة المشاكل الكثيرة المحيطة بالوصول إلى تسوية في العراق، فإن من الجوهري بناء مجتمع قوامه المصالحة الوطنية والموافقة والقبول. وإن التقدم الحقيقي في هذا المجال ما زال متعذرا. لذلك يحدونا الأمل أن تدخل عملية الاستعراض الدستوري مرحلة التطبيق وأن ينعقد مؤتمر فيما بين العراقيين بشأن الوحدة الوطنية. وإننا نؤمن بأن بعثة تقديم المساعدة إلى العراق والممثل الخاص للأمين العام يجب أن يضطلعا بدور نشيط إلى أقصى حد في تنظيم وعقد هذه المبادرة الجوهرية التي طال انتظارها.

ويجب على المجتمع الدولي الآن أن يفعل كل ما في وسعه لتوفير المساعدة الضرورية غير المتحيزة بقصد التوصل إلى تسوية سلمية في العراق. وقد لاحظنا مع شديد الاهتمام فكرة تأسيس مجموعة إقليمية معنية بالعراق – أشير إليها في تقرير الأمين العام – تشمل الأعضاء الدائمين الخمسة بمجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد مرة أخرى على الحاجة إلى منتديات من قبيل اجتماعي القاهرة وشرم الشيخ اللذين يسرا لممثلي العراق والبلدان المجاورة والبلدان الأخرى المهتمة أن ينخرطوا في تبادلات مثمرة لوجهات النظر. ويجب علينا أن نبقي إمكانية عقد تلك الاجتماعات نصب أعيننا.

ختاما، نهيب بشعب العراق أن يمارس ضبط النفس ويظل رابط الجأش في هذه الفترة الحاسمة الحافلة بالتحديات من تاريخ البلد، وأن ينأى بنفسه عن الرد على استفزازات المتطرفين الذين يسعون إلى الزج بالبلد في أتون الفوضى والحرب الأهلية.

السيدة تاج (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر السيد قاضي على إحاطته الإعلامية وشكر الأمين العام على تقريره الفصلي العاشر (S/2006/945) عن أنشطة الأمم المتحدة في العراق، لا سيما أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (بعثة العراق). ونشكر أيضا السفيرة ساندرس على تزويدنا بآخر المعلومات عن عمليات القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

ويود وفدي أن يثني على بعثة العراق ووكالات الأمم المتحدة على تفانيها في خدمة العراق في بيئة حافلة بأشد التحديات. ونعرب عن امتناننا لملاحظة أنها تمكنت من مواصلة تقديم وتنسيق الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك من خلال الجهود المبذولة لاستعادة الهياكل الأساسية العامة وتقديم المساعدة للأشخاص المشردين داخليا، الذين ظلت أعدادهم تتعاظم، حسبما استمعنا من الممثل الخاص للأمين العام.

مستوى العنف الذي لم يسبق له مثيل في العراق يثير شديد القلق. لقد أسفر عن وفيات وإصابات كثيرة وألحق أضرارا بالممتلكات وسبب مشقة ومعاناة بالغتين. ومما يثير الجزع بشكل خاص الأعداد الكبيرة من المدنيين الأبرياء، بما فيهم النساء والأطفال، الذي وقعوا ضحايا العنف. وإن إلحاحية استعادة النظام – خاصة في بغداد – لا يمكن المغالاة في التأكيد عليها. والجهود الإقليمية والدولية يجب تحسينها للمساعدة على احتواء الاقتتال الطائفي الحالي في العراق ومنع تصاعده أكثر من ذلك. إن الحرب زرعت الفرقة بين ناس يبدو أنهم كانوا في الماضي متحدين ، وزادت من تفاقم خلافات طائفية لم تكن في الماضي سببا للشقاق.

إننا نشيد بقوى الأمن العراقية، العاملة بالتعاون مع القوة المتعددة الجنسيات، على تفانيها في مواجهة العنف. ولكن يجب إنجاز أكثر من ذلك. وينبغي استكمال الجهود المدبرة العازمة بغية مواجهة العنف المتطرف واستبداله بالديمقراطية وسيادة القانون، اللتين نأمل أن تتناولهما المفاوضات السياسية على الدستور.

ونؤيد جهود رئيس الوزراء، نوري المالكي، في بحثه عن السلام، الذي شمل اجتماعه بالعناصر الدولية الأساسية الفاعلة، سعيا إلى الحصول على الدعم والإرشاد منها. ونؤيد أيضا توصيات فريق دراسة العراق ونرحب بالأفكار والمساهمات الأخرى التي يمكن أن تغير الأوضاع الراهنة. وما صدر مؤخرا من إعلانات والتزامات بالسلام عن البلدان المجاورة في المنطقة يمثل علامة مهمة يجب استثمارها والبناء عليها.

إن العمل المضطلع به في سبيل ”الاتفاق الدولي مع العراق“ حسن التوقيت ويستحق الدعم من البلدان المانحة والمؤسسات المالية. كما أن خطة رئيس الوزراء المالكي للمصالحة الوطنية تستحق أقصى الدعم. وإن بناء توافق الآراء يجب أن يشمل كل الطوائف المختلفة وزعماءها الدينيين. ولذلك نتطلع إلى محصلة المؤتمر المعني بالمصالحة الوطنية المقرر عقده في ١٨ كانون الثاني/ديسمبر.

إن العراقيين، إذ يسعون إلى بناء مؤسساقم، يحتاجون إلى المساعدة من المجتمع الدولي. وإننا نحث على تقديم الدعم السخي الحسن التوقيت لذلك البلد الذي تمزقه الحرب.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يقدم وفد الصين شكره إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد قاضي على إحاطته الإعلامية. ونقدم الشكر أيضا إلى السفيرة ولكوت ساندرز من وفد الولايات المتحدة على إحاطتها الإعلامية.

أمعنا النظر بقراءة تقرير الأمين العام، كوفي عنان، وهو شامل ويتضمن بعض الأفكار المثيرة للاهتمام.

لقد انتهت حرب العراق منذ أكثر من ثلاث سنوات. ومنذ تلك الفترة، قطع الشعب العراقي شوطا طويلا. وقد ذلل عدة صعاب وقطع أصلا أشواطا قياسية شتى، محددة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). نقدم له قانينا القلبية على هذه الإنجازات.

ولكن، على الرغم من التقدم الهام المحرز في عملية العراق السياسية، يتبين من النظر في الأوضاع الراهنة أن حالة الأمن والإعمار الاقتصادي وحماية حقوق الإنسان لا تزال مصادر قلق بالغ. وقد أثارت قضية العراق من جديد اهتماما عالميا. ويشير الأمين العام عنان إلى أن احتمال اندلاع حرب أهلية شاملة، بل حتى صراع إقليمي، قد أصبح حقيقة أقرب إلى الواقع بكثير.

قامت مؤخرا المجموعة المعنية بدراسة الأوضاع في العراق التابعة للولايات المتحدة بإصدار تقرير، يطرح بعض الأفكار الجديدة وأساليب التفكير الرامية إلى حل قضية العراق. يمكن لجميع الأطراف أن يغتنموا هذه الفرصة لإعادة النظر بهذه المسألة بصورة شاملة بغرض التوصل إلى حل ملائم ومساعدة العراق على الانطلاق على طريق السلام والاستقرار والتنمية في موعد مبكر.

ترى الصين أنه لا بد، لحل مسألة العراق حلا ملائما، من أن نأخذ بالحسبان عددا من الأوجه.

أولا، ينبغي أن يواصل العراق تشجيع عملية المصالحة الوطنية ورفع مستوى شمول العملية السياسية. وقد بينت وقائع الأشهر القليلة الماضية أن الصراع الطائفي قد غدا عاملا هاما مؤثرا في أمن العراق واستقراره. وترحب الصين

بخطة المصالحة الوطنية التي طرحها رئيس الوزراء المالكي. ونرجو أن يكون في هذه الخطة تشجيع عملي لجميع الأطراف على أن تراعي مصالح البلد إجمالا وتضعها نصب العين وأن تتبادل الاحترام والتفاهم والتسامح والثقة، وأن توجد معا مستقبلا زاهرا.

وثانيا، ينبغي أن تتحمل الحكومة العراقية مزيدا من المسؤوليات لصون الأمن والقانون والنظام في البلد، بما يعيد ثقة الشعب بالحكومة. وينبغي أيضا للقوة المتعددة الجنسيات أن توجه رسالة تشير إلى أنها لن تبقى في العراق أبد الدهر، بغية تحسين صورتها في العراق. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تدرك الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات أنه يستحيل حل مسألة الأمن بالوسائل العسكرية وحدها. فلا بد من معالجة هذه المشكلة من جوانبها السياسي والاقتصادي والأمني، إذا أريد التوصل إلى حل فعلي لها. وستساعد عملية مصالحة وطنية واسعة النطاق وشاملة جميع الأطراف إلى حد بعيد على تسوية خلافاتها بوسائل ديمقراطية وسلمية.

ثالثا، ينبغي للحكومة العراقية أن تسرع بإحراز تقدم في الإعمار الاقتصادي وأن تمكن شعب العراق من التمتع بفوائده الحقيقية. إن الاتفاق الدولي، الذي اشتركت في إطلاقه الحكومة العراقية والأمم المتحدة يوفر منطلقا هاما لتعبئة الدعم الدولي ولبلورة توافق دولي للآراء. وتؤيد الصين كل التأييد هذا الاتفاق الدولي، وترجو أن يتمكن من تأدية دوره اللازم بصورة عاجلة.

ورابعا، ينبغي للمجتمع الدولي – ولبلدان المنطقة بصورة خاصة – أن تعمل معا لمساعدة العراق على تحقيق الاستقرار في أقرب فرصة ممكنة. لا يمكن حل مسألة العراق بدون دعم البلدان المجاورة ومساعدتها. ومن الجدير بالذكر أن أمن العراق يؤثر تأثيرا مباشرا في أمن جميع البلدان المجاورة. ونرحب بالاجتماعات الإقليمية الدورية التي يعقدها وزير خارجية العراق ووزير داخليتها مع البلدان المجاورة. وأملنا معقود على أن تعمل جميع الأطراف بصورة مستمرة لزيادة الثقة المتبادلة بفضل الحوار.

عندما يحين الأوان، يمكننا النظر أيضا في أمر عقد مؤتمر دولي، برعاية الأمم المتحدة، لتعزيز الحوار والتفاهم.

ما فتئت الصين تؤيد الإبقاء على سيادة العراق واستقلاله وسلامة أراضيه، والتوصل إلى حل ملائم للمشكلة بوسائل سياسية. ونرجو أن يحقق شعب العراق، بدعم المجتمع الدولي ومساعدته، وبجهود العراقيين التي لا تعرف الكلل، هدف التوصل إلى عراق يحكمه شعب العراق، وأن يعيدوا إلى العراق مجده التليد.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أشارك زملائي توجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد قاضي، والسفيرة ولكوت ساندرز، لإحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات، الأولى عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق، والثانية عن القوة المتعددة الجنسيات.

إن العراق يقف على مفترق طرق هام، كما هو يتضح من تقرير الأمين العام. فالعراق – شعبا وحكومة – لا يزال يواجه تحديات داخلية، معقدة، ومتعاظمة في تحقيق الوفاق الوطني، واستتباب الأمن في الأحياء والنهوض بالإعمار والتنمية. ومما يثير قلقا شديدا تردي الحالة الأمنية، التي تتسم بتصاعد العنف الطائفي وهجمات المتمردين والإرهابيين في كثير من أنحاء العراق.

تدين اليابان كل الأعمال التي قد تسهم في زعزعة أوضاع العراق، بما في ذلك هجمات الإرهابيين في مدينة الصدر، يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، التي أودت بحياة الكثير من المدنيين الأبرياء، والخطف الشامل للموظفين والزائرين في وزارة التعليم العالي ببغداد.

إن الأمن يرسي الأساس اللازم لأنشطة أمة هي في طور الانتعاش/التعافي، بما يشمل الإعمار والتنمية. وفي نفس الوقت، يفضي الاستقرار السياسي بدوره إلى تحسن الحالة الأمنية. تكرر اليابان تأكيد أهمية أن تعود ملكية عملية بناء الأمة إلى الشعب العراقي بإقامة الحكومة العراقية حكما مسؤولا واضطلاعها بإعمار البلد. وفي هذا الصدد، تعبر اليابان عن تقديرها الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة العراق، بقيادة رئيس الوزراء المالكي، لترويج خطة المصالحة الوطنية الأساسية والخطة الأمنية. ومن الأمور التي لا بد منها أن يقدم المجتمع الدولي عامة الدعم اللازم لمساعدة الجهود التي تبذلها حكومة العراق وشعبه لبناء البلد.

وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يفوتنا ما تقدمه البلدان المجاورة ودول المنطقة من تعاون إيجابي وما تقوم به من دور بناء. ونرحب بالإعلان مؤخرا عن تطبيع العلاقات بين العراق وسورية، فضلا عن الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى إيران الرئيس العراقي طالباني، في أعقاب الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء المالكي إلى ذلك البلد في أيلول/سبتمبر. وإننا نتوقع أن يؤدي تحسين العلاقات بين العراق والبلدان المجاورة والإقليمية، من خلال جهود من هذا القبيل، إلى الاستقرار السياسي والأمني في العراق.

وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس القرار ١٧٢٣ (٢٠٠٦)، الذي مدد ولاية القوة المتعددة الجنسيات. واليابان ترحب بشروع القوات العراقية على نحو تدريجي في تحمل المسؤولية عن الأمن في مناطق كبيرة من البلد، وذلك بفضل التقدم المحرز في تدريب القوة المتعددة الجنسيات لقوات الأمن العراقية. وتتوقع اليابان أن يزيد استمرار وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق من تيسير هذا التطور الإيجابي. وإننا نشيد بالدور الهام الذي اضطلعت به القوة المتعددة الجنسيات في هذا المجال.

وتود اليابان أيضا أن تشيد مرة أخرى بالدور الهام الذي ما انفكت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تضطلع به في ظل ظروف عصيبة، وأن تعرب عن دعمها القوي لأنشطة البعثة. وفي الحالة الراهنة، سنظل نولي أهمية لثلاثة مجالات من أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، أي: تشجيع الحوار الوطني، وتسهيل تنسيق المساعدة لإعادة الإعمار والتنمية وإيصالها، وتقديم المساعدة في العمليتين الدستورية والانتخابية.

وتعتبر اليابان أن العناصر الثلاثة لضمان الاستقرار السياسي مرتبطة بتحسين الأمن وإعادة بناء الاقتصاد. ومن هذا المنطلق، نرحب بالتقدم المحرز في المناقشة بشأن الاتفاق الدولي من أجل العراق. وإن توسيع نطاق مشاركة المجتمع الدولي سيكتسي أهمية حاسمة لتكليل عملية الاتفاق بالنجاح.

ونحن نقدّر عاليا، في هذا السياق، تعاون حكومتيّ الإمارات العربية المتحدة والكويت في استضافة الاجتماعين التحضيريين المنعقدين في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وعلى نفس المنوال، نقدّر الدور القوي الذي دأبت الأمم المتحدة على القيام به، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، لتعزيز عملية الاتفاق باعتبارها شريكا في الرئاسة. ويشمل ذلك تنظيم اجتماع وزراء الخارجية بشأن العراق، والاجتماع المعني بتقديم إحاطة إعلامية عن المستجدات بشأن الاتفاق، المنعقدين في نيويورك، في أيلول/سبتمبر، وتشرين الثاني/نوفمبر. وتتطلع اليابان إلى استكمال الاتفاق واعتماده في أقرب وقت ممكن.

وعلى المجتمع الدولي أن يكثف دعمه للعراق حتى يتمكن البلد من التغلب على المصاعب الحالية، وقطع أشواط كبيرة صوب الانتقال إلى دولة ديمقراطية ومستقرة. وستحافظ اليابان، من جانبها، على التزامها بالمبادرة إلى تقديم الدعم المناسب إلى العراق، في المجالين التاليين أساسا.

أولا، تقدم اليابان أنشطة الدعم بالنقل الجوي إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والقوة المتعددة الجنسيات من خلال الأصول الجوية لقوة الدفاع الذاتي لليابان. وبعد أن أنهت اليابان أنشطتها لدعم العمل الإنساني وإعادة الاعمار في العراق، التي نشرت لتنفيذها وحداتها التابعة للقوة البرية للدفاع عن النفس، شرعت في تقديم خدمات منتظمة للنقل الجوي إلى موظفي الأمم المتحدة بغية تيسير الأنشطة الجارية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وإمكانية توسيع نطاقها. وقد اتخذت حكومة اليابان قرارا على مستوى مجلس الوزراء في ٨ كانون الأول/ديسمبر لتمدد، حتى نهاية تموز/يوليه من العام المقبل، العمل بالخطة الأساسية المتعلقة بتدابير الاستجابة بشأن القانون المتعلق بالتدابير الخاصة لتقديم المساعدة الإنسانية وإعادة الاعمار في العراق، التي تشكل الإطار الخاص بتعاون اليابان مع البلد وتقديم المساعدة إليه. ويسرنا أن نبلغكم بأن ذلك القرار سيمكّن اليابان من مواصلة توفير الدعم بالنقل الجوي.

ثانيا، استُكملت مشاريع مختلفة بكلفة ١,٥ بليون دولار في شكل منحة مقدمة على سبيل المعونة لدعم إعادة إعمار العراق. وهناك معونة إضافية تصل إلى مبلغ ٣,٥ بليون دولار - متوفرة من خلال آلية لتقديم القروض الميسّرة إلى حد كبير لزيادة تحسين البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية الأخرى - هي في طريقها إلى التنفيذ بثبات. ويسرنا أن نذكر أن اليابان أعلنت أمس، ١٠ كانون الأول/ديسمبر، عن ترخيصها لإنجاز مشروعين في مجالي النفط والكهرباء باستخدام القروض الميسّرة، فضلا عن المشاريع الستة المعلن عنها سابقا في ميادين تشمل الموانئ، والري، ومحطات توليد الطاقة الحرارية، والطرق والجسور، ومحطات تصفية النفط. ونأمل أن يبدأ تنفيذ هذه المشاريع فورا بعد استكمال الإجراءات اللازمة للتمويل. وبالإضافة إلى ذلك، ستظل اليابان ملتزمة على نحو فعال ومستمر بالمشاركة في عملية الاتفاق، بالتعاون مع الأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى.

نانا إيفاه - أبنتينغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في المستهل أن أشكر الممثل الخاص السفير قاضي على إحاطته الإعلامية وعرضه لتقرير الأمين العام. ونود أيضا أن نشكر السفيرة جاكي ساندرز، ممثلة الولايات المتحدة، على إحاطتها الإعلامية بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات.

لقد لاحظنا أن الأمم المتحدة، باعتبارها شريكا في رئاسة الاتفاق الدولي من أجل العراق، ظلت تقدم الدعم إلى حكومة العراق لتطوير عملية الاتفاق، التي تشكل إطارا هاماً لحشد دعم الأطراف الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية للانتقال في العراق. ونشيد بالأمين العام لدعوته إلى عقد اجتماع رفيع المستوى، استعرض التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وأتاح أيضا فرصة لحشد قدر أكبر وأوسع نطاقا من دعم المجتمع الدولي لحكومة العراق وتفاعله معها.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالأمم المتحدة باعتبارها شريكا في رئاسة اجتماعي الاتفاق الدولي الأول والثاني مع الفريق التحضيري المعني بالعراق، المنعقدين في أبو ظبي ومدينة الكويت، اللذين سلّما بالحاجة إلى الإسراع باستكمال وضع الاتفاق، من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق على الصعد الوطنية، والإقليمية، والدولية، والتقدم المحرز في صياغة وثيقة الاتفاق، لا سيما إدراج الفرعين السياسي والأمني، فضلا عن تقديم معايير مرجعية محددة. وننوّه بتأكيد الأمين العام على أن نجاح الاتفاق سيرتهن بقدرة حكومة العراق والمجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماتهما المشتركة. ونأمل أن يبدأ العمل رسميا بالاتفاق عاجلا وليس آجلا.

ونؤيد جهود الممثل الخاص للأمين العام المتواصلة للاتصال بالقادة البارزين للأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والقبائل، والطوائف الدينية، بغية تشجيع إجراء حوار حقيقي ومعالجة الحالة الأمنية المضطربة. وينبغي تشجيعه على مواصلة تعزيز الأساس القانوني والمؤسسي للبلد، ومساعدته على تشجيع تنفيذ خطة الحكومة للمصالحة الوطنية.

وقد لاحظنا أيضا أن مكتب الدعم الدستوري لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ظل يقدم الدعم إلى مجلس النواب بغية وضع التشريع المطلوب للمضي قدما في تنفيذ الدستور. ونسجل أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تنوي تقديم دعم قوي لعملية استعراض الدستور بالاستفادة من أفضل الممارسات من سائر أنحاء العالم.

ونحث مكتب المساعدة الانتخابية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على مواصلة تقديم الدعم لعملية الانتقال من اللجنة الانتخابية المستقلة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات المقبلة في العراق، وللتخطيط لوضع قوائم الناخبين واستكمالها إعدادا لعمليات الانتخاب في المستقبل.

ولا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء ازدياد عدد المشردين العراقيين بفعل أعمال العنف التي ترتكبها مختلف العناصر. ويفيد تقرير الأمين العام بأن العدد الإجمالي للأشخاص المشردين في العراق يزيد عن ١,٦ مليون فرد، بينما أصبح عدد مماثل من العراقيين لاجئين خارج البلد منذ عام ٢٠٠٣.

ونشيد بوكالات الأمم المتحدة وشركائها على توفير الغذاء، والمأوى، ومواد غير غذائية لأكبر عدد من اللاجئين تسمح به الموارد، ونؤيد مناشدة الأمين العام المجتمع الدولي أن يحدد وسائل إضافية لدعم وكالات الأمم المتحدة في عملها مع اللاجئين العراقيين.

وبالنظر إلى مناخ انعدام الأمن وما ينجم عنه من ارتفاع مستوى انتهاكات حقوق الإنسان، من الواضح أن حكومة العراق لم تتمكن من الوفاء بوعدها تعزيز حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. غير أن مما يشجعنا أن نلاحظ أن مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة تقديم المساعدة إلى العراق يواصل العمل عن كثب مع المؤسسات العراقية على تعزيز سيادة القانون وإيجاد نظام وطني قوي وفعال لحقوق الإنسان، ونأمل أن يتم قريبا سنّ مشروع القانون المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان.

ومن دواعي قلقنا العميق استمرار العنف والوفيات العديدة التي تحدث بصفة يومية في العراق. ونرجو أن لا تدخر السلطات المختصة وسعا للنهوض بالحالة الأمنية العامة في البلد، حتى تمكّن شعب العراق من تحقيق السلام والأمن الدائمين. لذلك نتطلع إلى مداولات مؤتمر المصالحة الوطنية المقرر عقده في ١٦ كانون الأول/ديسمبر وإلى إعلانه قانونا وطنيا متعلقا بالمواد الهيدروكربونية. كما نرحب بقرار الحكومة العراقية إيفاد مبعوثين إلى الشرق والغرب التماسا لدعمهما في مسعى السلام، وذلك لأننا نتفق مع الملاحظة التي أبداها الممثل الخاص للأمين العام من أن الأخذ بنهج إقصائي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي لن ينتج عنه إحراز تقدم نحو السلام والاستقرار.

وأخيرا، لقد فرض تدهور الحالة الأمنية في العراق قيودا على قدرة الأمم المتحدة في تنفيذ أنشطتها، ولا يزال موظفوها معرضين لمخاطر جمة. ونرجو أن يطرأ تحسن على الحالة الأمنية يقلل من الأخطار التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة، حتى لا يكون هناك شك في جدوى الاحتفاظ بوجود كبير للأمم المتحدة في العراق. والواقع أن الدور

الفعال والجدير بالثناء الذي تضطلع به البعثة في تطوير المؤسسات الوطنية العراقية وفي تلبية احتياجات الأشخاص الممتحنين بالشدائد قد يستلزم منها أن تضطلع بمسؤوليات أكبر في المسعى الجماعي من أجل توحيد العراق وإحلال السلام فيه.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص السفير قاضي على بيانه، كما أشكر السفيرة ساندرز على البيان الذي أدلت به باسم القوة متعددة الجنسيات.

بالرغم من نجاح العملية السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ من وجوه عديدة، تفرض الحالة الراهنة في العراق تحديا كبيرا جدا على المجتمع الدولي. فقد تفاقمت الحالة الأمنية في العراق في كثير من بقاعه على مدى الأشهر الثلاثة الأخيرة، كما جاء في تقرير الأمين العام، وصاحبت ذلك زيادة في العنف الطائفي وفي هجمات المتمردين والإرهابيين، فضلا عن الأنشطة الإجرامية، التي بلغت الآن معدلا قياسيا.

ومن المؤسف في هذه الأجواء الصعبة أن جهود الحكومة العراقية لتشجيع المصالحة الوطنية ووضع حد للعنف والتعجيل بالتنمية الاقتصادية في العراق لم تلاق نجاحا كافيا.

ولا نزال نشعر بالقلق العميق إزاء العنف الذي يرتكبه المتمردون. ولا يزال عدد انتهاكات حقوق الإنسان آخذا في الارتفاع في العراق بالرغم من تصميم الحكومة على تعزيز حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. و لا تزال أنشطة المتمردين والمليشيات دون ضابط، كما أشار الأمين العام، في مناطق كبيرة من بغداد وفي أجزاء أخرى من البلد. كما أن عدد المشردين داخليا من العراقيين آخذ في الازدياد ويقدر الآن بنحو ٤٥٠ ٠٠٠ نسمة. علاوة على ذلك، ما زالت ترد تقارير عن إساءة معاملة المحتجزين على أيدي الشرطة وقوات الأمن العراقية. ونحث الحكومة العراقية على أن تفعل المزيد لتكفل حماية حقوق جميع العراقيين. ويجب أن يكون العراق الجديد أحسن حالا من العراق القديم.

ويشير الأمين العام في ملاحظاته إلى أهمية كفالة عملية سياسية شاملة للجميع تركز على خدمة الطوائف كافة، وعلى تقاسم موارد البلد تحقيقا للمصلحة الوطنية الواسعة. ثانيا، يجب أن تفرض الحكومة احتكارها لاستخدام القوة وأن تتصدى للعنف بجميع أشكاله، بما في ذلك التعامل مع المليشيات. ثالثا، هناك حاجة متزايدة إلى تهيئة بيئة إقليمية داعمة لعملية الانتقال في العراق.

وهكذا يجب أن يواصل المجتمع الدولي التزامه بدعم العراق في هذه المرحلة الحرجة. ويجب أن يجري هذا بطرق شتى. ويمكن أن يساعد الدعم على الصعيدين الإقليمي والدولي بصفة خاصة في إنجاح الاتفاق من أجل العراق وإعطاء شعب العراق فرصة للبدء من جديد.

وبناء على طلب الحكومة العراقية، يجدد القرار ١٧٢٣ (٢٠٠٦)، الذي اتخذ يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ولاية القوة المتعددة الجنسيات إلى نهاية عام ٢٠٠٧. ويجوز إنهاء الولاية في أي وقت إذا رغبت الحكومة العراقية في ذلك. وفي استمرار وجود القوة تعبير واضح عن التزام المجتمع الدولي بدعم الشعب العراقي.

وكما أبرز رئيس الوزراء في رسالته إلى مجلس الأمن المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن المسؤولية عن الأمن والاستقرار، تقع على عاتق الحكومة العراقية، وستؤدي قوات الأمن العراقية بشكل متزايد دورا أكبر في هذا الصدد. ويتولى أفراد القوة المتعددة الجنسيات منذ وقت طويل تدريب قوات الأمن العراقية، ومن المنتظر أن تستمر تلك الجهود.

ويسرنا أن نرى زيادة في القدرات بين أوساط قوات الأمن العراقية، الأمر الذي جعل من الممكن نقل المسؤولية عن الأمن في المثنى وذي قار هذا العام. ونرجو مع زيادة بأس

القوات الوطنية وثقتها بنفسها، ومع استمرار دعم القوة المتعددة الجنسيات، أن يتناقص مستوى العنف ويصبح التركيز الرئيسي على إعادة إعمار العراق.

إضافة إلى ذلك، يجب أن يستمر ويتواصل الدعم الدولي لإعادة إعمار العراق على هيئة مساعدات مالية وتبرعات لبناء القدرات.

وكما أسلفت الذكر، يمثل بدء العمل بالاتفاق من أجل العراق هذا الصيف انطلاقة جديدة للدعم الدولي من أجل تحقيق خطط الحكومة العراقية لإيجاد مجتمع متحد وفيدرالي وديمقراطي في سلام مع جيرانه. وتقف الدانمرك على أهبة الاستعداد للمساهمة في هذه العملية.

وتعتزم الدانمرك الإبقاء على وجودها في العراق ما دام دعمها يتم بطلب من الحكومة العراقية والأمم المتحدة وما دامت ترى في وجودها جدوى. وفي ربيع هذا العام، قرر البرلمان الدانمركي تمديد ولاية القوات الدانمركية في العراق إلى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتشمل مشاركة الدانمرك في العراق أيضا تقديم المساعدة في إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية. وقد خصصنا حتى اليوم ما يقرب من ٩٠ مليون دولار لهذا الغرض.

وكما ذكرت من قبل، تؤيد الدانمرك توسيع دور الأمم المتحدة في العراق. وما زالت الدانمرك تدعم مباشرة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وسينفذ قريبا قرار الدانمرك الامتثال لطلب البعثة بوزع طائرة من طراز سي-١٣٠ تصلح للمسافرين والبضائع.

إن العراق يمر بمفترق طرق. ويجب أن يظل المجتمع الدولي على التزامه بدعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز المصالحة الوطنية ولتحسين الحالة الأمنية الحرجة. ويشكل تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات عاما آخر، فضلا عن دعم الاتفاق من أجل العراق، جزءا من الدعم الحيوي الرامي لإيجاد عراق ينعم بالسلام والديمقراطية والرخاء.

السيد ماتولاي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أحذو حذو المتكلمين السابقين في توجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام للعراق، السيد قاضي، على إحاطته الإعلامية وعلى عرضه التقرير الحالي، فضلا عن ملاحظاته القيّمة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني عليه شخصيا وعلى جميع المشتركين من أفراد الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على العمل الممتاز الذي يؤدونه من أجل العراق في ظل ظروف بالغة المشقة. كما أود أن أشكر السفيرة ساندرز على التقرير الذي أدلت به باسم البلدان التي تتألف منها القوة المتعددة الجنسيات، ومن بينها بلدي، سلوفاكيا.

كما سمعنا خلال الإحاطة الإعلامية، لا تزال الحالة في العراق هشة ومعقدة للغاية، وتتطلب منا الاهتمام الشامل وتقديم الدعم والمساعدة غير المشروطين. وهذا أمر حاسم، لا سيما في هذه المرحلة الخطرة التي ازداد فيها تدهور الأوضاع في العراق. وتنتظرنا مهمة كبيرة لعكس اتجاه هذه العملية، وهي مهمة ينبغي أن تقوم فيها الحكومة والمؤسسات العراقية بدور أساسي.

وخلال السنوات الخمس الماضية، أظهر قادة الشعب في العراق بكل وضوح التزامهم بدعم التحول السياسي في العراق وقدموا الكثير من التضحيات لتحقيق ذلك الهدف. وينبغي ألا ننسى أو نتجاهل الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن. ونعتبر التحسن الشامل في الوضع الأمني وتعزيز المصالحة الوطنية وحماية حقوق الإنسان والرفاه الاقتصادي أن تكون في طليعة أولويات الحكومة العراقية. وينبغي تنفيذ هذه الأولويات بصورة رئيسية من خلال خطة عمل تقوم

على الإجماع ومن شأنها أن تعالج الاحتياجات الأساسية والمخاوف وتطلعات كل الجماعات والفئات العراقية.

ولتحقيق التقدم والنجاح، هناك حاجة إلى نُهُج جديدة ومنقحة. وكما يقترح الأمين العام في تقريره، يتعين على الحكومة العراقية أن تجعل استخدام القوة حكرا عليها وأن تتمكن من تطوير بيئة إقليمية تدعم العملية الانتقالية وتمثل استراتيجية قادرة على عكس التوجهات السياسية والأمنية الحالية في العراق. وفي هذا الصدد، ما زلنا مقتنعين بأن عملية استعراض الدستور ومراجعة عملية اجتثاث البعث تمثلان تدابير هامة لبناء الثقة تمكن العراق من التصدي للعديد من التحديات التي تواجهه.

ونرى أن المشاركة القوية للأمم المتحدة في عملية الانتقال والاستقرار في العراق تبقى أمرا أساسيا. ولذلك، فإننا نرحب بالاتفاق الدولي مع العراق؛ الذي تشارك فيه الأمم المتحدة بقوة وتقوم بدور قيادي في تطويره وندعمه. ويمكن أن توفر هذه الترتيبات إطار عمل ملموس على المدى البعيد لإعادة إعمار العراق وتنميته. ونلاحظ أيضا مع الارتياح التجربة الأخيرة الإيجابية المتعلقة بالاتفاق الدولي التي تشترك فيها جميع الأطراف على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وهذا برهان على وجود الإرادة السياسية لتعزيز تحول العراق واستقراره. وينبغي زيادة تعزيز هذه الإرادة السياسية وتعبئتها بصورة فعالة لتقوية الحوار والتفاهم على المستويات الثلاثة-خاصة على المستوى الإقليمي.

إن الإسهام في تعزيز السلام الدائم والاستقرار ليس من شأنه أن يفيد البلد فحسب، وإنما كذلك جيرانه المباشرين وأيضا جميع المنطقة. وفي هذا الصدد، نرى أنه ينبغي لجيران العراق المباشرين أن يقوموا بدور فعال في تعزيز السلام والاستقرار في هذا البلد. ونعتبر إسهامهم في نجاح العراق واستقراره عاملا هاما وحاسما. ولذا، نأمل أن يتلقى العراق المساعدة والدعم المطلوبين من جيرانه.

ومع الأسف، ما زال مستوى العنف وعدم الأمن يزداد في العديد من المناطق في العراق، وتبقى الخسائر المدنية الجسيمة مصدر قلق متواصل. وبالمثل، ما زال يساورنا قلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في العراق. فإن آثار التمرد المستمر والعنف الطائفي والهجمات الانتقامية وأنشطة الميليشيات تدق ناقوس الخطر. ونرى أنه يجب اتخاذ تدابير حازمة لتقوية النظامين القضائي والأمني ولوضع خطة قوية لحقوق الإنسان ليس فقط لحماية أرواح المدنيين الأبرياء وإنما أيضا لتحميل الذين يرتكبون أعمال العنف كامل المسؤولية عن أعمالهم.

إننا نحث حكومة العراق على اتخاذ التدابير القوية لوضع حد لهذه البيئة من الفوضى القانونية والإفلات من العقاب وانعدام الأمن، ومنع إمكانية حدوث كارثة إنسانية وفي مجال حقوق الإنسان في ذلك البلد. إننا نرحب بقرار وزارة الداخلية بزيادة التحقق من خلفيات الشرطة وبالتالي ستساعد على مكافحة إفلات قوات الأمن العراقية من العقاب وزيادة ثقة الناس بها. ونرحب كذلك بمشروع القانون المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان ونشدد على الحاجة الملحة لموافقة مجلس النواب عليه.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن سلوفاكيا لا تزال ملتزمة بالتحول السياسي والاقتصادي في العراق. ونحن من البلدان المساهمة بقوات في القوة المتعددة الجنسيات. وشاركت سلوفاكيا كذلك في بعثة التدريب التابعة لحلف شمال الأطلسي ونظمت دورات تدريبية لموظفي جهاز الشرطة العسكرية العراقية داخل العراق. ونحن أيضا على أهبة الاستعداد لمساعدة العراق من خلال الطرق والوسائل المالية والمادية.

السيد بيابرو - إيبورو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يتقدم للأمين العام بالشكر على تقريره (S/2006/945) عن الحالة في العراق، ونود أيضا أن نتقدم بالشكر إلى السيد قاضي، الممثل الخاص للأمين العام، على أحاطته الإعلامية الشفوية التي أدلى بها اليوم. ونود كذلك أن نتقدم بالشكر إلى ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية على إحاطتها عن أنشطة القوة المتعددة الجنسيات.

إن الوضع في العراق الذي يتسم كثيرا بتكرار أحداث العنف المتواصل بمختلف الأشكال هو مصدر قلق مستمر لدى وفدي ويتطلب العثور على حلول مبتكرة. إنّ المجتمع الدولي والأمم المتحدة على وجه الخصوص لا يمكنهما الوقوف مكتوفي الأيدي بينما يتدهور الوضع في العراق كما وصفه الأمين العام في تقريره. إنّ العراق لا يستحق هذه المعاناة اليومية البشعة التي يعاني منها شعبه الذي يعيش خلال حرب أهلية فعلية.

وبالرغم من الجهود التي يبذلها العديد من الأطراف بشأن الأمن والمصالحة الوطنية بما في ذلك الحكومة العراقية، وكذلك الدور الذي يقوم به المجتمع الدولي من خلال بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق، والقوة المتعددة الجنسيات، فإن مستوى العنف لا يتناقص بصورة كبيرة. ومن ناحية واقعية، يتدهور الوضع يوما بيوم مما يضع العراق في رأس قائمة الأماكن التي أصبحت الحياة اليومية فيها مستحيلة وحيث أصبحت الحقوق الأساسية للإنسان يستهان بها على نحو مفرط. وينعكس هذا في عدد العراقيين الذين يختارون المنافي وفي العدد الكبير من القتلى والمصابين في صفوف المدنيين والقوات العسكرية العراقية والدولية.

إنّ هذه التحديات العديدة تتطلب استراتيجية جديدة ينبغي للحكومة العراقية أن تشرع بها. وفوق ذلك، يجب أن تكون هناك ثقة في الحكومة من قبل الشعب العراقي الذي يعاني من التمزق السياسي والديني. ولذا، فنحن بحاجة إلى نهج سياسي جامع تشترك فيه جميع أطياف الشعب العراقي وتتقاسم السلطة السياسية وتشترك في المؤسسات الحكومية وتتقاسم توزيع الموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، من شأن إمكانية مراجعة الدستور أن تؤدي إلى الاستقرار.

ومن الضروري أيضا أن تجعل الحكومة استخدام القوة حكرا عليها في جميع أنحاء البلاد بحيث تضع حدا لأنشطة المليشيات، التي تغذي وترسخ عدم الاستقرار والعنف، وتضع كذلك حدا للجماعات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة والعصابات الأخرى.

وفي الختام، يجب على الحكومة العراقية أن تسهم في تهيئة بيئة إقليمية مناسبة لتحسين العلاقات مع جيرانها. وفي هذا الشأن، يرحب وفدي بالاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدها الزعماء العراقيون مع نظرائهم في المنطقة، خاصة مع الإيرانيين. وبالمثل، نحن نرحب مع الاهتمام بالإعلان عن إمكانية عقد مؤتمر دولي بشأن العراق. فالسلام وإعادة البناء يعتمدان عليه. ووفدي منفتح بالقدر نفسه لمختلف المقترحات والمبادرات التي تهدف إلى إرساء الاستقرار السياسي والأمني في العراق. وهذه كلها مقدمات لإعادة بناء وتنمية هذا البلد الذي تضرر من سنوات عديدة من الحرب والاقتتال بين الأشقاء.

وفي الختام، نود أن نحث المجتمع الدولي، لا سيما كبار المانحين، على مساعدة العراق على التنفيذ الفعال للاتفاق الدولي مع العراق. ونشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق وبالقوة المتعددة الجنسيات.

الرئيس: الآن ألقي ببيان بصفتي الوطنية.

إن دولة قطر ما برحت تؤكد على ضرورة احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه، وعلى استعادة الشعب العراقي أمنه وحريته.

ولضمان ذلك، لا بد من تضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في سبيل تحقيق هذه الأولوية. وفي هذا الخصوص، فإن دول الجوار تؤدي دورا هاما في المساهمة في استقرار العراق، كما أن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، يساهم في مساعدة العراق في مسيرته نحو الاستقرار وإعادة الإعمار. وفي هذا الخصوص أيضا، يُعد الاتفاق من أجل العراق مبادرة مفيدة للغاية.

إن الإسراع في تحسين الظروف المعيشية الأساسية للشعب العراقي لمواجهة الحالة الإنسانية المتدهورة لا يقل أهمية عن عملية الوفاق الوطني وعن تعزيز قوات الأمن من أجل ضمان الاستقرار في العراق.

وبالإضافة إلى كفالة إجراء عملية سياسية شاملة، وتشاركية وشفافة تستجيب لتطلعات جميع طوائف العراق، لا بد لضبط الحالة الأمنية المتردية من أن يستمر وذلك عن طريق إعداد قوات الأمن العراقية، حتى تتمكن من تولي مهام السيطرة على الأمن في البلاد، التي تقوم بها الآن بصورة رئيسية القوات المتعددة الجنسيات.

وبما أن الظروف الأمنية الخطيرة في العراق تعيق عمل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق في مجالات عديدة مثل إعادة الإعمار والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، إلا أنه يجب عدم ترك العراق لوحده يعيش في ظل هذه الظروف.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة، واسمحوا لي أيضا أن أعبر عن شكري للممثل الخاص للأمين العام السيد أشرف قاضي على بيانه الذي تفضل به في بداية أعمال هذه الجلسة. والشكر موصول أيضا إلى السيدة السفيرة جاكي ساندرز على البيان الذي تقدمت به بالنيابة عن القوات المتعددة الجنسية، وأشكر أعضاء المجلس على البيانات التي تقدموا بها.

لقد استعرض تقرير الأمين العام المعروض علينا، وكما جرت العادة، موجزا للتطورات الرئيسية في العراق وفي محيطه الإقليمي والدولي خلال فترة الأشهر الثلاثة الأخيرة، والدور الذي أدته بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق في تقديم المساعدة في المجالات المختلفة وفي إطار الولاية التي حددها قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وفي هذا السياق، اسمحوا لي بأن أعبر عن تقدير حكومة وشعب العراق للجهود التي يبذلها السيد اشرف قاضي وفريق بعثة الأمم المتحدة، وكذلك لدور الوكالات والبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة في تقديم المساعدة، وبشكل خاص في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. ولا نزال نتطلع إلى دور حيوي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في المرحلة المقبلة وبشكل خاص في تطوير المؤسسات الانتخابية وفي عملية مراجعة الدستور وبما يخدم تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية. وهذا بطبيعة الحال يتطلب تواجدا أكبر للأمم المتحدة في العراق في المستقبل القريب.

وكما يؤشر تقرير الأمين العام، فإن العراق، في الفترة الأخيرة، قد شهد تزايدا في أعمال العنف والإرهاب والقتل القائم على أساس الاحتقان الطائفي، إضافة إلى جرائم الاختطاف، الأمر الذي حدا بالمهتمين بالشأن العراقي داخل الأمم المتحدة وخارجها، إلى التحذير الجدي من خطورة تطور الأوضاع إلى حافة الحرب الأهلية. وفي هذا الصدد، نود أن نبين أن حكومة العراق تعرف جيدا من يقوم بتلك الأعمال، وتعي الهدف منها، وقد تحدث وفدي في هذا الموضوع في أكثر من مناسبة أمام مجلس الأمن. إن من يقوم بتلك الأعمال هم الصداميون والتكفيريون والجماعات الإجرامية. وهؤلاء وإن اختلفوا في مراميهم النهائية، إلا أن هدفهم الآني هو تقويض العملية السياسية برمتها. وهذا أمر

ستواجهه الحكومة بقوة وحسم شديدين. إذ أن العملية السياسية في العراق كانت حصيلة مسيرة ديمقراطية تم خلالها إجراء الانتخابات التشريعية والاستفتاء على الدستور ضمن التوقيتات الزمنية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وبالتالي، فإن الدفاع عن العملية السياسية في العراق هو دفاع عن الشرعية الدولية وإرادة المجتمع الدولي. ونكرر هنا ما قلناه سابقا أمام هذا المجلس إن الشعب العراقي الذي نجح خلال السنوات الثلاث الماضية في إنجاز العملية السياسية والدستورية، سينجح أيضا في معركته من أجل الحوار الوطني والمصالحة الوطنية ودحر الإرهابيين والحفاظ على وحدته أرضا وشعبا.

إن عاملا أساسيا في إنجاح التصدي لدورة العنف والإرهاب والإجرام يكمن في توسيع المشاركة في العملية السياسية وبالشكل الذي يؤمن انخراط جميع فئات الشعب العراقي وأحزابه السياسية على نحو فاعل في هذه العملية. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، فقد اعتمدت الحكومة العراقية بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ برنامجا وطنيا قائما على الحوار الوطني والمصالحة الوطنية ينطلق من رؤية وطنية مفادها أن التوافق السياسي هو الذي يقود إلى وقف التدهور الأمني، وهذا ما أشار إليه المجلس السياسي للأمن الوطني في العراق في اجتماعه بتاريخ ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وأكده السيد رئيس الوزراء بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي حين قال: ”إن إنهاء العنف الطائفي لن يحدث إلا حين يتفق السياسيون ويدركون أنه لا يوجد منتصر وخاسر في هذه المعركة“.

وتعزيزا لمبادرة المصالحة الوطنية، وكما قال السيد رئيس الوزراء في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ”فإن النية معقودة لعقد مؤتمر وطني للقوى السياسية خلال الفترة القريبة القادمة يضم مختلف الشخصيات والأحزاب والمنظمات السياسية العراقية المشاركة في العملية السياسية وغيرها من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والاتفاق على ميثاق وطني يحرم الاقتتال الطائفي ويفتح آفاق التعاون بين مختلف مكونات الشعب العراقي“.

إن أية دعوة إلى عقد مؤتمر إقليمي أو دولي يصب في هذا الاتجاه سيكون أمرا مرحبا به من قِبَل شعب العراق وستسعى الحكومة العراقية إلى تحقيقه. أما إذا كان الغرض من الدعوة إلى عقد مثل هذا المؤتمر هو الالتفاف على المكاسب الديمقراطية التي حققها الشعب العراقي والعودة بالعملية السياسية إلى المربع رقم واحد فهذا أمر مرفوض، ليس لأنه يصادر أماني الشعب العراقي فحسب، بل لأنه يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية وإرادة المجتمع الدولي.

وبالتوازي مع منهج المصالحة الوطنية، تعمل الحكومة العراقية على تعزيز قدراتها الأمنية من أجل بسط سلطة الدولة وإنفاذ القانون. وهي تعمل مع القوات المتعددة الجنسيات على النقل التدريجي للملف الأمني إلى قوات الأمن العراقية في أسرع وقت ممكن.

وعلى هذا الأساس، وإدراكا من الحكومة العراقية لحاجة العراق إلى وجود القوات المتعددة الجنسيات في الوقت الحاضر، ولحين تمكن قوى الأمن العراقية من تحمل المسؤولية الأمنية، طلب السيد رئيس الوزراء بموجب رسالته الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تمديد ولاية هذه القوات لسنة أخرى تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أو قبل هذا التاريخ إذا طلبت الحكومة العراقية ذلك. وقد أكد السيد رئيس الوزراء في رسالته تلك على موضوع نقل الملف الأمني إلى السلطات العراقية المختصة، وبالذات فيما يتعلق بتولي الحكومة العراقية تجنيد وتدريب وتجهيز وتسليح قوى الأمن العراقية، وتولي القيادة والسيطرة العراقية على القوات العراقية، ونقل المسؤولية الأمنية إلى الحكومة العراقية.

أما فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في العراق، فإنه لا يمكن النظر إليها بمعزل عن تردي الأوضاع الأمنية، حيث تنتهك هذه الحقوق يوميا جراء العمليات الإرهابية ومثيري العنف والجماعات الإجرامية. وبالتأكيد فإنه كلما تحسن الوضع الأمني تحسن فرص حماية حقوق الإنسان. والحكومة العراقية جادة في معالجة هذه الأوضاع سواء على مستوى التصدي للإرهابيين والجماعات الإجرامية، أو عن طريق متابعة الجهاز الحكومي المعني بتحقيق العدالة وإنفاذ القانون، وإحالة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى القضاء. وفي كل الأحوال، لا يمكن أن نضع انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة بشكل عرضي عن تصدي قوات الأمن العراقية لعناصر الإرهاب والجماعات الإجرامية، في المستوى نفسه الذي نضع فيه الانتهاكات المتعمدة لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحق في الحياة، التي تقوم بها العناصر الإرهابية والإجرامية يوميا في تفجير المدارس والجامعات والأسواق ودور العبادة، والتي يذهب ضحيتها مئات الأبرياء بمن فيهم الأطفال والنساء. إن الفرق بين الحالتين كبير جدا، لذا ينبغي عدم خلط الأوراق حتى لا تضيع الحقيقة.

إن التحديات التي تواجه العراق كبيرة، ليس في مجال تحسين الأوضاع الأمنية والتصدي لدوامة العنف والإرهاب وجماعات الجريمة فحسب، بل إن هناك تحديات كبيرة في مجال البناء وإعادة الإعمار أيضا. وإن العراق، بدون مساعدة المجتمع الدولي، لا يستطيع بناء القاعدة الأساسية التي من خلالها يستطيع أن ينطلق في تطوير اقتصاده معتمدا على موارده البشرية والطبيعية لبناء مستقبله المزدهر. ومن هنا تبرز أهمية العهد الدولي مع العراق، باعتباره مبادرة أطلقتها الحكومة العراقية، قائمة على التزام متبادل بين العراق والمجتمع الدولي، وتهدف إلى إقامة شراكة معه، وفق رؤية وطنية تتطلع إلى تحقيق أماني الشعب العراقي في إقامة دولة اتحادية ديمقراطية، وفي إرساء اقتصاد ينعم بالازدهار، وفي أن يأخذ العراق دوره كاملا بصفته عضوا فعالا في الأسرة الدولية.

وهنا، مرة أخرى، نعبر عن شكرنا لجهود الأمم المتحدة في هذا المجال، باعتبارها الرئيس المشارك مع الحكومة العراقية في إرساء هذا العهد الدولي، ونحن، كما قال الأمين العام في تقريره موضوع البحث، نتطلع إلى الإعلان الرسمي للعهد الدولي مع العراق، الذي ينظر حاليا في مكان وتاريخ حدوثه.

الرئيس: أعطي الكلمة للسيد قاضي ليرد على التعليقات والأسئلة التي أثارها أعضاء المجلس.

السيد قاضي (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر بقية أعضاء المجلس على منحي هذه الفرصة لعرض تقرير الأمين العام إلى جانب ملاحظاتي، وللاستماع إلى كلمات الحكمة والدعم من كل عضو من الأعضاء. وقد أخذنا ملاحظات جدية عن تلك الكلمات، وستكون هذه التعليقات عونا حقيقيا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وهي تقوم بتنفيذ ولايتها في المرحلة المقبلة من الحالة في العراق.

وكما أشير، ما انفك العراق يمر بفترة حرجة جدا. وأخطر ما فيها هو مستوى العنف، الذي يجعل من الصعب للمبادرات التي أعلنت، وأطلقت ثم نفذت فعلا، أن تحقق النجاح والأهداف التي رسمتها لنفسها. لذا، فإن من أولى الأولويات إيجاد وسيلة لخفض مستوى العنف المهلك، الذي نتجت عنه تكلفة بشرية من أسوأ ما في العالم.

وأود بشكل خاص أن أشكر حكومة العراق على دعمها لبعثة الأمم المتحدة، الذي لولاه ربما لم نستطع العمل هناك، كما أود أن أشكر القوة المتعددة الجنسيات في العراق على كل الجهد الذي قدمته لنا. وأعلم أن الكثير متوقع من بعثة الأمم المتحدة في تعزيز الحوار الوطني ومساعدة العهد

الـدولي مـع العـراق للمـضي قـدما نحـو تحقيـق أهدافـه. وإننـا بالتأكيد سنفعل ذلك بأفضل ما لدينا من قدرات.

كانت هناك ملاحظة حول حاجتنا إلى عـدد كـاف من الموظفين لكي ننفذ جميع تلك الواجبات في العراق. وفي هـذا الـصدد، أكتفـي بـأن أذكـر أنـه علـى الـرغم مـن امتناننـا للتقـدير والـدعوة إلى قيـام البعثـة بـدور أكثـر نـشاطا، يتحـتم علينـا أن نأخـذ في الحـسبان الوضـع الأمـني الـذي لم يكـن يتحـسن، إنـه في الحقيقـة كـان يتـدهور. وعـدد موظفينـا في العـراق حاليـا يتنـاقص فعـلا، بـدلا مـن أن يـزداد. ونأمـل أن تتحسن البيئة الأمنية حتى تسمح لنا بوضع حـد لتنـاقص عـدد موظفينـا – لأنـه ينبغـي لنـا أن نـضع أمـن موظفينـا فـوق كـل الاعتبـارات. وإذا عملنـا معـا وجماعيـا لـدعم جهـود حكومـة العراق، فأنا على يقين من أن تلك الجهود ستؤدي إلى عكـس اتجاه المنحى المتدهور في الحالـة الأمنيـة، بما يمكّـن بعثـة الأمـم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق مـن نـشر العـدد الكـافي مـن الموظفين الضروريين في العـراق نفسه لمساعدة حكومتـه علـى تحقيـق أهـدافها. وحـين ينقـل موظفونـا، فـإنهم لا ينقلـون إلى خـارج البعثـة؛ وإنمـا ينقلـون إلى الجـوار، وخاصـة في عمّـان والكويـت، وبـذلك يكونـون هنـاك دائمـا، وهنـاك سـيبقون لمساعدة حكومة العراق وشعبه. ولكـن نظـرا للوضـع الأمـني، فمـن غـير الممكـن أحيانـا أن تكـون لـدينا الأعـداد الـتي نـود بقاءها معنا.

وبهـذه الكلمـات، أود مـرة أخـرى أن أشـكركم، سيدي الرئيس، وأشكر بقية أعضاء مجلس الأمـن، فـضلا عـن حكومـة العـراق والـسفير البيـاتي علـى كلماتـه التـشجيعية اللطيفة.

الرئيس: أشكر السيد قاضـي علـى التوضـيحات الـتي قدمها للتو.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد أنهى المرحلـة الحاليـة مـن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

قبـل أن أرفـع الجلـسة، أود أن أحـيط أعـضاء المجلـس علمـا بـأن المجلـس سـيجري مـشاورات بكامـل هيئتـه حـول الوضـع في الـشرق الأوسـط، بمـا فيـه قـضية فلـسطين، عقـب انتهاء هذه الجلسة الصباحية حول الوضع في العراق.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.